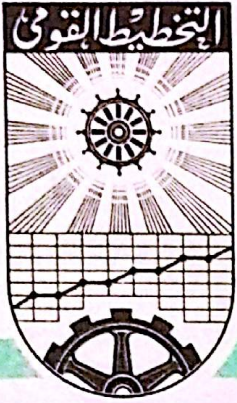


الجمهورية العربية المتحدة



تعداد التخطيط القومى نساهة فوطا

مذكرة رقم (١٦٧)
=====

التنمية الاقتصادية وتضخم المدن الكبرى
=====

اعداد
=====

دكتور محمد حسن فح النور

مايو ١٩٧٠
=====

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر الزناك

الآراء التي وردت في هذه المذكرة
تمثل رأي الكاتب ولا تمثل رأي المعهد ذاته

" التنمية الاقتصادية وتضخم المدن الكبرى "

=====

مظاهر التنمية الاقتصادية :

=====

التنمية الاقتصادية عملية معقدة وذات مظاهر وجوانب متعددة . ومجرد استعمال عبارة التنمية الاقتصادية يدل على حدوث عدد من التغيرات الهامة في الانمط التي يسير عليها اقتصاد معين سواء كان الاقتصاد القومي او اقتصاد اقليم من الأقاليم . مثال ذلك التغيرات التي تحدث في وسائل وطرق الانتاج المتبعة وتغير انماط الاستهلاك والعمل والترفيه وعموما التغيرات التي تطرأ على طريقه معيشة السكان في حياتهم اليومية . وتسجيل هذه التغيرات ليست بالعملية السهلة كما قد يعتقد البعض ولكن يمكن التغلب على بعض هذه الصعوبة بالتفريق بين التغيرات الكيفية Welfare changes المرتبطة بالاشخاص ومستوى معيشتهم وبين التغيرات الكمية volume changes في الأنشطة الاقتصادية واكثر المعاملات استخداما في تحديد مظاهر التنمية الاقتصادية المرتبطة بالناحية الكيفية لمستوى معيشة الأفراد هو مستوى الدخل الفردي الحقيقي والتغير في هذا الدخل . وهنا يجب استعمال معاملات أخرى للاستدلال على التغيرات الكمية للتنمية الاقتصادية . فقد تقاس التنمية الاقليمية كما بقياس الزيادة في عدد السكان او الزيادة في العمالة الكلية او بزيادة الدخل المتولد في اقليم معين ويلاحظ ان الصورة النهائية التي تظهر في استخدام متوسط الدخل الفردي في اقليم معين هي نتيجة تفاعل عاملين زيادة السكان وزيادة الدخل الاقليمي الاجمالي ومعدلات هذه الزيادة .

العوامل المحددة للنمو الاقتصادي للاقليم كليا :

من الواضح ان العوامل التي تؤثر في نمو الاقاليم عوامل كثيرة ومعقدة . ولتسهيل التحليل يمكن توضيح القوى الرئيسيه المسببه لهذا النمو من عدمه . ويمكن تجميع هذه القوى في أربعة عوامل مترابطه تلعب دورها بواسطه التأثير على الجهاز السعري Price mechanism أو بالتأثير على جهاز السوق market بصفه عامه وهذه العوامل هي :-

أولا : عوامل قومييه - وأحيانا دوليه - يمكن تسميتها بالقوى المسببه لبدء التغير .
ثانيا : احتياجات ومطالب الصناعات الكبيره وعوامل تحديد مواقعها أو توظيفها
Location

ثالثا : عوامل تحديد وظيفه وانماط استهلاك الأفراد وأسرههم .
رابعا : خواص الاقليم

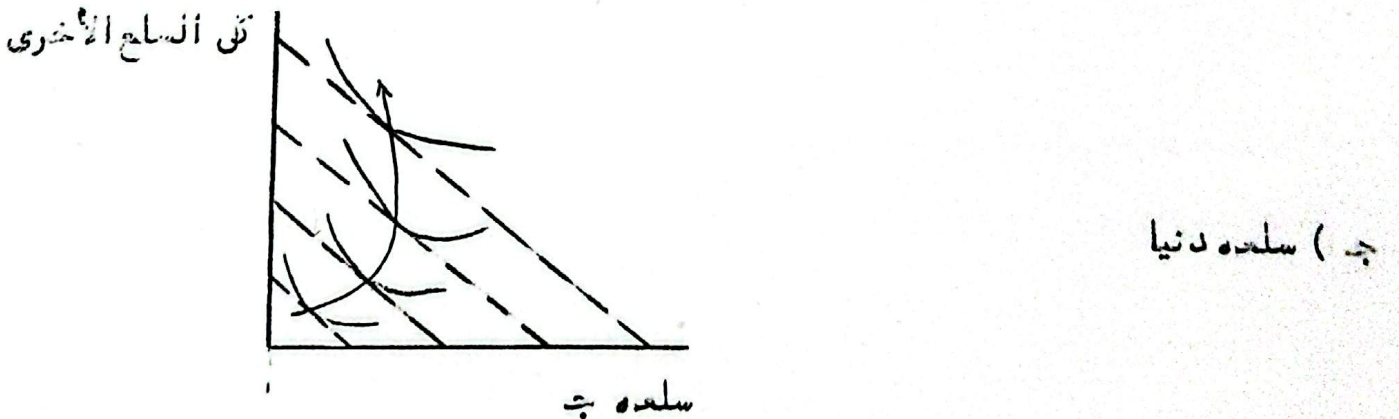
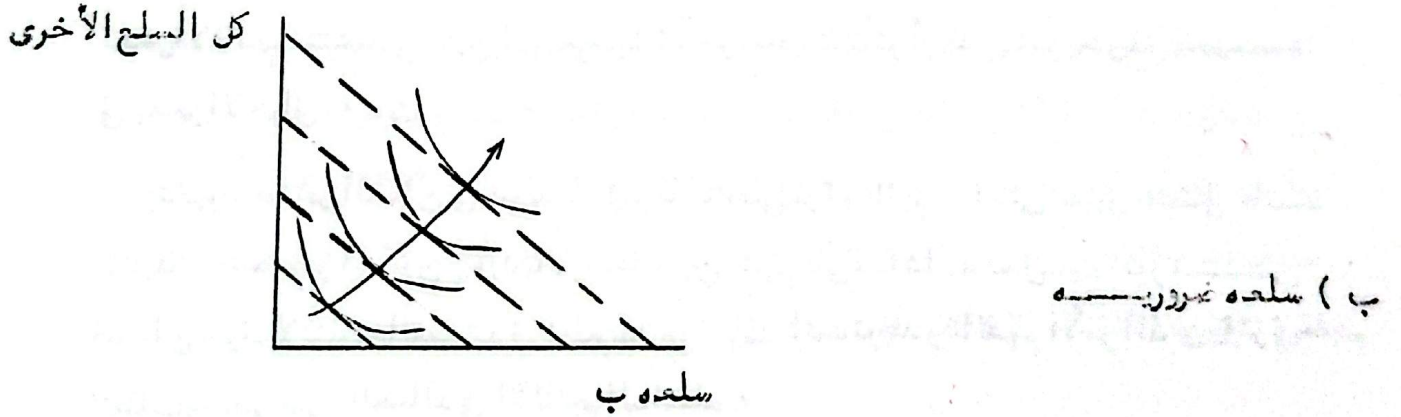
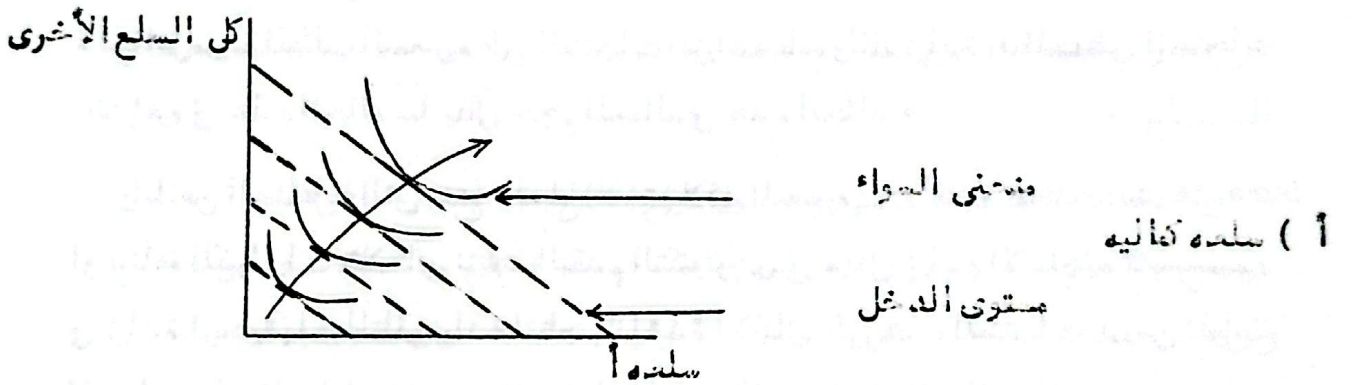
أولا : العوامل القوميه :

تؤثر العوامل القوميه في نمو الاقاليم المختلفه تأثيرا كبيرا . فمعدل بناء المصانع والمشروعات الجديده ، وسياسات التعليم وسياسات خلق الوظائف الجديده وزياده أو نقص نشاط القطاع الحكومي والقطاع العام وسياسات الضرائب والمساعدات ، كلها تؤثر تأثيرا مباشرا على معدلات النمو في الاجزاء المختلفه للدوله . كذلك فان العوامل المؤثره في معدلات وطريقه نمو الاقتصاد القومي تؤثر في انماط ومعدلات نمو الاقاليم وفي هذا المجال فان العوامل المؤثره على نمو صناعه معينه تلعب دورا كبيرا في نمو الاقاليم . فعندما يرتفع دخل أسرة ما تنفق هذا الدخل على مجموعه من السلع والخدمات اكبر مما كان دخلها السابق يسمح به . فبعد مرحله معينه من مراحل التنمية الاقتصاديه يبدأ الانفاق على اقتناء السيارات والأجهزه المنزليه والترفيه

في الزيادة عن الانفاق على الطعام • وهذا النمط من انماط الطلب (مرونة الطلب الدخليه Income elasticity of demand) يتفاعل مع أنماط العرض الموجوده في التأثير على الانتاج الكلى والاستهلاك الكلى والاسعار النسبيه وتغيراتها بين السلع المختلفه •

والشكل التالى يوضح منحنى الاستهلاك الدخلى للسلع المختلفه

شكل (١)



وبالإضافة الى هذا فان التقدم التكنولوجى يحدث أثرا غير متساوى خاصه اذا كان هذا التقدم التكنولوجى يؤثر فى الانتاجيه • والزراعه مثال جيد لأثر التقدم التكنولوجى فزياده الانتاجيه الزراعيه تتيح زياده كبيره فى انتاج بعض الاقاليم وبكميات اقل من العماله • فاذا كانت مرونة الطلب الداخليه منخفضه فى الدوله فان هذا يعنى زياده ارباحه الانتاج الزراعى لازدياد الطلب على المنتجات الغذائيه بزياده الدخل • أما اذا كانت مرونة الطلب الداخليه مرتفعه فان هذه الزياده فى الانتاجيه الزراعيه تعنى انخفاضا فى اسعار المنتجات الزراعيه لزياده الانتاج عن الطلب الكلى وبالتالى انخفاضا فى الدخل الزراعى الكلى لانخفاض مرونة الطلب السعريه على المنتجات الزراعيه عامه ولقلة زياده الطلب على المنتجات الزراعيه فى هذه الحاله مما يقلل حجم العماله فى هذه الحاله •

واما عن الصناعات التى تنتج السلع الاستهلاكيه المعمره Durable consumer goods او صناعه الكيماويات مثلا فان نتيجه التقدم التكنولوجى فى مجال زياده الانتاجيه تتسبب فى زياده ارباحيتها وبالتالى زياده انتاجها لشدة الاقبال على هذه المنتجات • ومن الواضح اذن ان هذه العوامل القوميه تؤثر كثيرا على معدلات نمو الاقاليم المختلفه حيث ان بعض الاقاليم ستنشط فى حين ان بعضها الآخر سوف لا يتأثر أو قد يتأثر بطريقه عكسيه فى بعض الاحوال •

وتغير خصائص السكان فى دوله ما يؤثر كذلك على نمو الاقاليم • فعلى سبيل المثال فانه بتزايد متوسط عمر السكان يازدياد الحاصلين منهم على معاشات تجعل نسبته اكبر من السكان سوف لا تتقيد بالمعيشه فى اقليم معين حيث كانت توجد وظائفهم الأمر الذى يؤثر فى حجم الطلب وحجم عرض العماله فى الاقاليم المختلفه •

ثانيا : عوامل التوطن الصناعي :

القواعد التي تحكم توطن الأنشطة الاقتصادية في مكان ما لا تختلف كثيرا عن القواعد التي تحكم الافراد في تصرفاتهم لاستغلال موارد هم الاقتصاديه لا كبر حد ممكن . فمن الجانب الانتاجي فان المدفوعات لوسائل الانتاج (المدخلات Inputs) تعكس مجهودا لانتاج السلع التي يطلبها المشترون مع تخصيص اقل مقدار ممكن من الموارد لهذا الشأن .

ومن جانب الاستهلاك فان المدفوعات للمنتجات المستهلكه تعكس الرغبه في الحصول على مجموعه المنتجات التي تستعظم الرضاء Satisfaction في حدود الدخل المتاح .

ويلاحظ ان الهدف الاساسي في اختيار موقع الانتاج لصناعه ما هو ان هذا الموقع سيمسح بالانتاج الذي يدرك ارباحه ممكنه . فتكلفه الانتاج وعائده تختلف من موقع الى آخر حيث يعتمد هذا على الاختلاف في توفر المدخلات الرئيسيه وتوفر الاسواق الهامه لهذه الصناعات بالذات وفي بعض الصناعات يكون موقع المواد الخام هو العامل المحدد لموقع الصناعه وفي صناعات أخرى يكون القرب من السوق هو العامل المحدد وفي بعض الصناعات الأخرى لا يكون موقعها متأثرا بتوفر المدخلات او بتوفر الاسواق مما يعمل على كون مواقعها اما في منطقه متوسطه Intermediate أو في منطقه غير محدده Indeterminate وهذا هو مادي الاقتصاديين الى تصنيف الانشطه الانتاجيه الى اربعه أقسام وهي :

- ١ - أنشطة متوجهة الى الموارد Resource oriented مثل التعدين
 - ٢ - أنشطة متوجهة الى السوق Market oriented مثل صناعة الخبز أو التمويل .
 - ٣ - أنشطة متوسطة Intermediate صناعة الملابس وحفظ الاغذية
 - ٤ - أنشطة متحررة Foot-Loose صناعة الالكترونيات
- وكما يبدو واضحاً فان الأنشطة الاقتصادية الأولية Primary activities مثل الزراعة والتعدين والغابات وصيد السمك تكون متوجهة اساساً الى الموارد وخاصة الموارد الطبيعية .
- اما الأنشطة الثانوية Secondary وهي الصناعات التي تشمل كل انواع الصناعات التحويلية Manufacturing فقد تكون متوجهة الى الموارد او الى السوق . وأنشطة الدرجة الثالثة Tertiary والتي تشمل الخدمات والتي لها علاقه بالمواصلات والاتصالات والانشاءات والتجارة والتمويل والحكومة . . . الخ . فتكون عادة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسوق ومنتجة اليه .
- وعلى كل فرغم هذا التصنيف المبدئي يجب ان نذكر ان معظم الأنشطة الاقتصادية تكون الموارد التي تستخدمها وكذلك تكون أسواق منتجاتها متوفرة في أماكن متعددة وليست في موقع واحد وهذا تظهر علاقات الاحلال Substitution بين الموارد وبعضها وبين الاسواق وبعضها وتلمع هذه العلاقات الاحلالية دوراً هاماً في تحديد موقع الصناعة . وهكذا تظهر كثير من المناطق كمواقع صالحة او ذات مميزات كامنه كي تكون مناطق انتاج لكثير من الصناعات ولكن هناك كثير من العوامل التي

تحد من صلاحية كثير من هذه المناطق في الحياة العملية . فاذا كانت الصناعة تعتمد في انتاجها الاقتصادى على وفورات الحجم الكبير Economies of scale فان هذه الوفورات والتي تعتبر وفورات داخلية من الوجهة الاقتصادية فان انشاء هذه الصناعة في موقع معين يقلل من كمية الموارد المتوفرة للصناعات الأخرى اذا كانت هذه الصناعة متجهة الى الموارد او يقلل من حجم السوق لباقي الأنشطة اذا كانت هذه الصناعة من الأنشطة المتجهة الى السوق . وهذا نجد ان اللوفورات الخارجية External diseconomies تلعب دورا هاما في تحديد مواقع توطن الأنشطة الاقتصادية . وهنا تظهر أهمية توفر بعض الخدمات الأساسية في الاقاليم فيما يسمى بمشروعات الأساس Infrastructure Projects فان توفير التكاليف الخارجية الناتج من توفر هذه الخدمات الأساسية يلعب دورا هاما في تحديد مواقع الصناعات وقد تكون هذه الوفورات هامش الربح في موقع معين بالنسبة لموقع آخر . وفي الطبيعة نجد ان هذه الوفورات هي التي تتسبب في ظهور التجمعات الصناعية الضخمة Industrial complexes والتي تتكون من تجمع الصناعات والخدمات المختلفة في موقع جغرافي محدد لاعتماد كل منها على الآخر ولاعتمادها كلها على توفر مشروعات الأساس في انتاجيتها العالية المسببة للربح .

ثالثا : انماط الاستهلاك :

من وجهة النظر الفردية فان توفر وجودة فرص العمل في اقليم ما هي التي تحدد وتشجع الرغبة على السكن في هذا الاقليم من الناحية الاقتصادية ولهذا فمن الطبيعي ان نجد ان سكان الدولة موزعون على اقاليمها حسب توفر الفرص الاقتصادية في هذه الاقاليم . ومن هذا أيضا يمكن القول بأن العوامل التي تؤثر في اختيار مواقع الأنشطة الاقتصادية هي أيضا العوامل التي تحكم الفرد في اختياره لاقليم معيشته وبالتالي فهي تكفي لشرح توزيع انماط الاستهلاك في الدولة . ولكن هذا الشرح ليس بالضروره

صحيحا ولا كافيا . فالعوامل الأخرى التى تتحكم فى تصرفات الأفراد تلعب دورا أساسيا فى هذا المجال كالارتباط بالعائلة او الرغبة فى المعيشة فى بيئته حضرية او الابتعاد عنها وعلى العموم فان الثقافة والقيم الانسانية التى تنتشر فى دوله ما تؤثر كثيرا على هذا التوزيع ويجب اخذها فى الاعتبار .

رابعاً : خواص الاقليم :

تتحكم خواص الاقليم فى معدلات نموه الاقتصادى . فبعض الصناعات تساهم فى التنمية الاقتصادية اكبر من مساهمة الصناعات الأخرى وحيث ان الاقاليم تختلف فى ميزاتها النسبية لتوطن كل صناعه فيها لهذا نجد ان معدلات نمو كثير من الاقاليم تكون متواضعة نسبيا لأنها تعتمد على صناعات أقل مساهمة فى التنمية الاقتصادية من الصناعات الأخرى التى قد تتوطن فى الاقاليم الأخرى . وبالنظر الى خواص الاقليم من ناحيه توفر الموارد وتوفر الاسواق والمهارات وتكلفة العمال وتوفر المواصلات . . الخ يمكن القول بأن فرصه بعض الاقاليم فى النمو تعتمد الى حد كبير على وجود صناعات معينه فيها قد تكون صناعات تستخدم وسائل الانتاج المعتمده على استخدام العمال Labor intensive او قد تكون صناعات مستخدمه لمورد معين يتوفر فى الاقليم (كالبتترول او التعدين) .

وكما سبق الذكر فهناك الكثير الذى يمكن عمله حتى يصبح الاقليم اكثر جاذبيه للصناعات المختلفه كى تتوطن فيه ومثال ذلك تحسين وسائل المواصلات وتحسين مستويات الخدمات العامه الرئيسيه كالمدارس والمستشفيات . . الخ . ولكن يجب الأخذ فى الاعتبار خواص الاقليم الطبيعيه والتى لا يمكن التغلب عليها لمواجهتها ومحاولة التغلب عليها خاصه من ناحيه امكانيه الحصول على الموارد تصريف المنتجات Input-output access حتى يمكن تكوين صورته صحيحه لطاقت الاقليم الكامنه على النمو .

وعندما نتكلم على امكانيه الحصول "access" فاننا نعنى بهذا اكثر من مجرد
المقاومه الناشئه عن أطوال المسافات المقطوعه للحصول على المدخلات او لتصريف
المنتجات لصناعه معينه فى موقع معين . وفى الحقيقه فاننا نعنى الميزه النسبيه
للانتاج فى هذا الموقع بكل ما تعنيه هذه النسبيه فالتكاليف النسبيه تلعب دورا كبيرا
وهنا تظهر اهميه نظريه تكلفه الفرصه البديله Opportunity cost ويكون العامل
المحدد فى هذه الحاله هو التكلفه الحديه والعائد الحدى Marginal const and thesis
marginal revenue وليست العلاقات المتوسطه ومن هذا يمكن استنتاج امكانيه كـون
المنطقه مناسبه للانتاج فى المتوسط ولكنها لاتنمو حيث ان الانتاج قد يكون اكثر
ملائمه نسبيا فى منطقه أخرى .

وعندما نختبر الاقاليم المختلفه من ناحيه تكلفه الانتاج فيها او توفر الاسواق بها
(علاقات المستخدم والمنتج) لصناعات معينه او للنشاط الاقتصادى عامه كمجموعه
يمكن معرفه الاختلافات فى الطاقات الكامنه لهذه الاقاليم على النمو والجدول التالى
رغم بساطته يظهر امكانيه النمو المحتمل وجودها فى اقاليم الدوله الواحده وبالتالى
فهو يغير الصوره التى يعتقدها البعض بأن الاقاليم لها امكانيات وقد ره بـ كـامنه على
النمو غير المحدد .

١٠٠ -
جدول (١)

* امكانيات جديدة للحصول على المدخلات من المصادر الإقليمية والقومية الخارجية		امكانيات جديدة للحصول على المدخلات من المصادر الإقليمية والقومية الخارجية		امكانيات جديدة للحصول على المدخلات من المصادر الإقليمية والقومية الخارجية		امكانيات جديدة للحصول على المدخلات من المصادر الإقليمية والقومية الخارجية	
امكانيات جديدة للحصول على المدخلات من المصادر الإقليمية والقومية الخارجية	امكانيات جديدة للحصول على المدخلات من المصادر الإقليمية والقومية الخارجية	امكانيات جديدة للحصول على المدخلات من المصادر الإقليمية والقومية الخارجية	امكانيات جديدة للحصول على المدخلات من المصادر الإقليمية والقومية الخارجية	امكانيات جديدة للحصول على المدخلات من المصادر الإقليمية والقومية الخارجية	امكانيات جديدة للحصول على المدخلات من المصادر الإقليمية والقومية الخارجية	امكانيات جديدة للحصول على المدخلات من المصادر الإقليمية والقومية الخارجية	امكانيات جديدة للحصول على المدخلات من المصادر الإقليمية والقومية الخارجية
٤	٣	٢	١	٥	٩	١٣	١٦
Zero	I	I	II	III	IV	المنتجات القومية	المنتجات القومية
٨	٧	٦	٥	٩	١٣	المنتجات القومية	المنتجات القومية
I	II	II	III	IV	المنتجات القومية	المنتجات القومية	المنتجات القومية
١٢	١١	١٠	٩	١٣	١٦	المنتجات القومية	المنتجات القومية
I	II	II	III	IV	المنتجات القومية	المنتجات القومية	المنتجات القومية
١٦	١٥	١٤	١٣	١٦	١٩	المنتجات القومية	المنتجات القومية
II	III	III	IV	المنتجات القومية	المنتجات القومية	المنتجات القومية	المنتجات القومية

* ليس فقط المدخلات الأساسية ولكن أيضا المدخلات المتوسطة كمشروعات الأساس
الأرقام الحرفية تبرز إلى عدد الامكانيات الجيدة وبالتالي تحديد الميزة النسبية الكلية للواقع

وإذا كنا نتكلم على الامكانيه العامه للحصول على الموارد وتصريف المنتجات كدليل على امكانيه الاقليم الكامن في النمو فمن الجدول السابق يظهر ان فرص النمو في اقليم رقم ٤ منعدمه تقريبا في حين ان اقليم ١٣ له اكبر طاقه على النمو وبقية الاقاليم تقع بين هذين الطرفين فالاقاليم ٢ ، ٣ ، ٨ ، ١٢ أفضل قليلا عن اقليم ٤ فهذه الاقاليم لها مميزات نسبيه تتمثل في سهوله الحصول على الموارد ليقول أثرها لصعوبه تصريف المنتجات او بالعكس فاذا توفرت الاسواق قد يكون من الصعب نسبيا الحصول على الموارد وفي هذا المجال فقد ينمو الاقليم عن طريق استغلال أحد موارد التعدين الموجوده ولكن هذا النمو يكون محدودا بهذا الاستغلال لوجود صعوبه في وسائل نقل المنتجات الأخرى الى الاسواق البعيده .

وبصفه عامه فان الاقاليم ١ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ أحسن حالا من الاقاليم السابقه حيث ان لديهم على الاقل فرص أفضل في الحصول على بعض الموارد وتصريف المنتجات في بعض الأسواق . اما الاقاليم ٥ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ فهي أحسن حالا لتوفر الاسواق الاقليميه الكبيره او لسهوله تصريف المنتجات على المستوى القومي وفي نفس الوقت فان امكانيه الحصول على الموارد متوفره سواء من داخل الاقليم او من المصادر القومييه والاقليميه الأخرى .

ونجد كذلك ان العقبات في سبيل النمو في المستقبل تختلف من اقليم الى آخر . فمثلا في اقليم ٤ لا توجد فرص كبيره لنموه في المستقبل الا اذا حدث تغيير في خواصه عن طريق التكنولوجيا المتاحه او بحدوث اكتشافات جديده او بتغير الظروف السائده في الدوله Institutional changes حيث ان اى من هذه التغيرات لابد ان يحدث تحسينا في امكانيه الحصول على الموارد او في تصريف المنتجات او كلاهما .

اما في اقليم ٣ وان كانت خواصه ليست بأفضل كثيرا من اقليم ٤ الا ان امكانيه نموه ليست منعدمه كما في اقليم ٤ فلكى ينمو هذا الاقليم لابد ان يتغلب على العقبات التي يواجهها في العلاقات التبادليه مع الاقاليم الأخرى عن طريق استغلال موارده في سلسله من النمو الداخلى . اما اقليم ١٢ مع سهوله تصريف منتجاته في الاسواق الخارجيه وصعوبه حصوله على الموارد فقد تكون امكانيه نموه اكثر تواجدا حيث ان الاكتشافات الحديثه او تغير التكنولوجيا او حتى مجرد زياده الطلب سوف تزيد من قدرته في الحصول على الموارد الاساسيه .

ويفترض البعض وجود طريق محدد للنمو الاقتصادي عن طريق البدء بالأنشطة الاولى مثل الزراعة واستخراج الموارد الطبيعیه ثم تتطور هذه الأنشطة أكثر تعقيدا ، وتصنيعا وتظل في تطورها حتى تظهر أنشطة الخدمات . ولكن الجدول السابق يظهر عدم صحه هذا الافتراض لاختلاف صفات الاقاليم بدرجة كبيره . فقد يبدأ نمو الاقليم من اى مرحله من هذه المراحل وقد يتجه الى اى طرف من الطرفين فمثلا في اقليم ٧ يعتمد النمو اساسا على سعه الاسواق الاقليميه ويكون نموه محددا بها وهكذا يمكن نموه عن طريق التطور الاقتصادي الداخلى للاقليم اما في اقليم ١١ فان نموه يعتمد على التجاره بين الاقاليم *Interregional trade* وتكون العوامل المنشطه لهذا النمو خارجيه عن الاقليم . اما اقليم ١٠ مع رغم أنه يواجه صعوبه الحصول على الموارد وتصريف المنتجات اقليميا وسهولتها قوميا فقد يكون نموه مرتبطا بموقعه الهام بالنسبه الى الموارد والاسواق الخارجيه وهو يسمى موقعه في هذه الحاله

Nodal position

:: التضخم السكاني ::

تحتل زيادة السكان مكانا خاصا وتثير اهتماما كبيرا في مختلف الأوساط العالمية التي تهتم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب . ويرجع هذا الاهتمام الى سيادة اتجاهين trends في انحاء العالم الأول هو ارتفاع الطموح والخطط والبرامج لزيادة الناتج القومي في البلاد ذات الدخل المتوسط والمنخفض والثاني هو سرعه انتشار نمط الانخفاض السريع في معدلات الوفيات في المناطق التي كانت تسودها حتى الماضي القريب انماطا من معدلات الوفيات العاليه . فهذه المناطق تسود فيها معدلات زياده مرتفعه للمواليد ويؤدي انخفاض معدلات الوفيات بهذه السرعه حتى مع ثبات معدلات المواليد العاليه الى زياده سريعه في عدد السكان .

ويلاحظ ان معدلات النمو السكاني تختلف من زمن الى آخر كما تختلف من مكان الى آخر ويرجع ذلك لاختلاف العوامل البيئيه والحضاريه والاجتماعيه والاقتصاديه . وقد وجد أنه في السبعه آلاف عام التي سبقت ميلاد المسيح كان سكان العالم يتضاعفون مره كل الف عام في المتوسط تقريبا ثم تضاعف مره أخرى في سنه ١٦٥٠ ميلاديه ولكن هذا العدد تضاعف مره أخرى في مائتي عام ثم عاد وتضاعف في مائه عام واذا استمر سكان العالم يزدون بمعدلات النمو الحاليه فان عدد هم سيتضاعف في أربعين عاما أو أقل فبينما كان تقدير سكان العالم يقرب من ٦٥ مليون نسمة في عام ١٦٥٠ ارتفع هذا العدد في عام ١٨٥٠ الى ٢٠٠ مليون نسمة وفي عام ١٩٥٠ أصبح ٢٥٠٠ مليون نسمة زادت الى ٣٠٠٠ مليون نسمة في عام ١٩٦٠ بمعدل زياده قدره ٥٠ مليون نسمة سنويا في المتوسط ومن المتوقع ان يصل تعداد سكان العالم في سنه ٢٠٠٠ الى اكثر من ٦ مليون نسمة اي ان معدل النمو يزد على ١% سنويا ويقترب من ٢% سنويا ورغم ان الزيادة السكانيه في اي بلد تؤدي الى

زيادة الأيدى العامله وبالتالي زيادة القدره على الانتاج (بفرض ثبات العوامل الأخرى ceteris paribus) الا انها تؤدى ايضا الى زيادة فى الاستهلاك لجميع مقدمات الحياه مما يؤدى الى زيادة الضغط على مصادر الثروه والدخل بالدوله . فاذا كانت زيادة الانتاج تفوق زيادة الاستهلاك نتج عن ذلك تحسنا فى الأحوال المعيشيه او مما يطلق عليه تحسن مستوى المعيشه وبالتالي تكون زيادة السكان مفيده للدوله . أما اذا كانت زيادة الانتاج تقل عن زيادة الاستهلاك فان مستوى المعيشه يتدهور وتنقلب الزيادة السكانيه الى ضرر على الدوله لما تسببه هذه الزيادة من ضغوط اقتصاديه واجتماعيه وسياسيه مختلفه .

ويلاحظ أن الأثر السئى للتضخم السكانى هو الظاهره فى الدول الناميه كما أنه يكون أقوى من الأثر السئى للتضخم السكانى فى الدول المتقدمه اذ ان مهمه الدول الناميه تتضاعف فى هذه الحال . فهى اولا تحاول تدارك أو تقليل هوة التخلف الموجوده بينها وبين الدول التى سبقتها فى التنميه وثانيا فهى تحاول توفير ما يلزم للاعداد المتزايدة من سكانها سنه بعد أخرى من سلع وخدمات .

وفى مصر بلغ عدد السكان ١١٣ مليون نسمة عام ١٩٠٧ على مساحه مزروعه قدرها ٤٨ مليون فدان أى بمتوسط ٤٨ فداناً للفرد وأصبح عدد السكان ٢٦ مليون فى عام ١٩٦٠ على مساحه مزروعه قدرها ٦ مليون فدان أى بمتوسط ٢٣ فداناً للفرد فى حين ان المساحه المحصوليه بلغت ٧٦ مليون فدان و ١٠٣ مليون فدان فى نفس السنوات على التوالى أى بمتوسط ٦٧ فدان و ٣٩ فدان للفرد فى عام ١٩٠٧ ، ١٩٦٠ على التوالى أى ان نصيب الفرد من كل من المساحه المزروعه والمساحه المحصوليه تناقص الى النصف فى مدى نصف قرن .

وتبلغ المساحة الكلية للجمهورية العربية المتحدة مليون كيلو متر مربع منها ٣٥ ألف كيلو متر فقط آهله بالسكان فإذا قسمت على عدد السكان (٢٦ مليون نسمة تقريبا) فتكون الكثافة للكيلو متر المربع حوالي ٧٤٠ نسمة (أكثر من ٢٠٠٠ نسمة للميل المربع) وهى من أعلى الكثافات السكانية فى العالم . وفى الوقت ذاته نجد أن توزيع السكان على مناطق الجمهورية اختلف وتغير فى خلال القرن العشرين ففى عام ١٩١٢ كان ٧٩% من السكان يعيشون فى الريف ثم انخفض هذا الرقم الى ٧٦% عام ١٩٣٧ ثم الى ٧٠% فى عام ١٩٤٧ ووصل الى ٦٢% فى عام ١٩٦٠ وينشأ عن هذه الهجرة المستمرة من الريف الى الحضر عدة مضار لكل من الريف والحضر أنه يفقد الريف عن طريقها عددا كبيرا من قوة العمل ذات الخصائص المرغوبة خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار أن معظم هذه الهجرة تكون من الشباب المتعلم والقادر على العمل وعلى نشر الثقافة والوعى بالريف . كما أن المدن تزدحم بهؤلاء المهاجرين بشكل لم تهين له مرافقها ولا امكانياتها فتتفشى البطالة وينشأ قصور فى وسائل المواصلات وأزمه فى المساكن وتتدهور أحيائها وتزداد النفايات وتتحول بعض أحياء المدينة الى مناطق مزدحمه غير صحيه .

وتبدو هذه الآثار واضحة فى القاهره خاصه حيث زاد عدد سكانها بمقدار ٧٠% من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٦٠ بينما بلغت الزيادة فى الدوله كلها ٣٧% خلال نفس الفترة والجداول التالية توضح بعض الظواهر الاقتصادية والديمجرافيه فى مصر .

جدول (٢)

تطور عدد سكان مصر في التعدادات المختلفه (١٨٨٢-١٩٦٦)

النسبه المئويه للزيادة السنويه	عدد السكان	تاريخ التعداد
—	٦,٨٠٤,٠٢١	١٨٨٢
٢,٨٥	٩,٧١٤,٥٢٥	١٨٩٧
١,٦٢	١١,٢٨٧,٣٥٩	١٩٠٧
١,٢٩	١٢,٧٥٠,٩١٨	١٩١٧
١,١٥	١٤,٢١٧,٨٦٤	١٩٢٧
١,٢٠	١٥,٩٣٢,٦٩٤	١٩٣٧
١,٩٤	١٩,٠٢١,٨٤٠	١٩٤٧
٢,٤٠	٢٦,٠٦٥,٠٠٠	١٩٦٠
٢,٥٤	٣٠,٧٦٦,٠٠٠	١٩٦٦

جدول (٣)

تطور عدد سكان مدينه القاهره في التعدادات

المختلفه (١٨٨٢ — ١٩٦٦)

النسبه المئويه للزيادة في السكان	عدد السكان (بالالف)	تاريخ التعداد
—	٥٧٠	١٨٩٧
١,٧	٦٥٥	١٩٠٧
٣,٥	٧٩١	١٩١٧
٢,٣	٧,٠٧١	١٩٢٧
٥,٩	١٣,١٠	١٩٣٧
٤,٥	٢,٠٧٦	١٩٤٧
٤,٥	٣,٣٤٩	١٩٦٠
٤,٤	٤,١٩٧	١٩٦٦

جدول (٤)

تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية

في مصر ١٩١٢ - ١٩٦٦

السنة	نسبة المواليد للألف	نسبة الوفيات للألف	نسبة الزيادة الطبيعية للألف
١٩١٢	٤٠,١	٢٩,٤	١٠,٨
١٩٢٢	٤٤,٠	٢٥,٢	١٨,٨
١٩٣٢	٤٣,٨	٢٢,١	٢١,٢
١٩٤٢	٤٣,٧	٢١,٤	٢٢,٣
١٩٥٢	٢٨,٠	١٤,٨	١٣,٢
١٩٦٠	٤٢,٩	١٦,٩	٢٦,٠
١٩٦٦	٤١,٠	١٥,٨	٢٥,٢

جدول (٥)

تطور عدد السكان والمساحة المزروعة والمساحة المحصولية

ونصيب الفرد من كل منهما بمصر ١٨٩٧ - ١٩٦٦

السنة	عدد السكان بالمليون	المساحة المزروعة		المساحة المحصولية	
		ملايين الافدنة	نصيب الفرد بالفدان	ملايين الافدنة	نصيب الفرد بالفدان
١٨٩٧	٩,٧	٥١	٢,٥	٦,٨	٢٠,٧
١٩٠٧	١١,٣	٥٤	٨,٤	٧,٧	٦٨,٢
١٩١٧	١٢,٨	٥٣	٤٠,٤	٨,٧	٦٨,٢
١٩٢٧	١٤,٢	٥٥	٣٩,٤	٨,٧	٦١,٢
١٩٣٧	١٥,٩	٥٣	٣٣,٤	٨,٤	٢,٥
١٩٤٧	١٩,٠	٥٨	٣٠,٤	٩,٢	٤٨,٢
١٩٥٧	٢٤,٠	٥٨	٢٤,٤	١٠,٢	٤٢,٢
١٩٦٠	٢٦,٠	٥٨	٢٢,٤	١٠,٣	٤١,٢
١٩٦٦	٣٠,٨	٥٨	١٩,٤	١٠,٥	٣٥,٢

ويكفي للتدليل على سرعه نمو السكان في الجمهوريه العربيه المتحده ان نذكر ان البلاد
تستقبل مايزيد على ١٢٠٠٠٠٠ مولود جديد كل عام (٢٣ مولود في الدقيقه الواحد)
ومن المتوقع ان يصل عدد سكان الجمهوريه الى ٣٤٥ مليون نسمة في عام ١٩٧٠ والى
٣٩٧ مليون نسمة في عام ١٩٧٥ والى ٤٥٧ مليون نسمة في عام ١٩٨٠ والى ٥٢ مليون
نسمة في عام ١٩٨٥^(١) ويمكن ايضا التدليل على الأثر الضار لهجره السكان الى المدن
الكبرى باعطاء بعض البيانات الخاصه بمدينة القاهره .

فقد رصدت الخطه الخمسيه الأولى مبلغ ٦٢٩ مليون جنيه لإنشاء المساكن بالقاهره
ولكن أزمه المساكن ما زالت على أشدها . كذلك فقد رصدت الخطه الخمسيه الأولى مبلغ
٤٧ مليون جنيه لمشروعات النقل داخل المدينه و ٨٠ مليون جنيه لمشروعات الصرف
وتجديد الطرق والكبارى بداخل القاهره ولكن المشكله كما نلمسها لازالت موجوده ان لم
تكن قد تزايدت . كذلك رصد مبلغ ٧١ مليون جنيه لمشروعات مياه الشرب بداخل القاهره
و ٨ مليون جنيه لمشروعات المجارى و ٢١٨ مليون جنيه لمشروعات الكهرباء ولكن مشاكل
هذه المرافق ما زالت موجوده^(٢) .

(١) تقدير الدكتور حسن محمد حسين وآخرين في " الاتجاهات السكانيه في الجمهوريه
العربيه المتحده " - ١٩٦٢ .

(٢) الدكتور محمد صبحى عبد الحكيم " مشكله تضخم السكان " في كتاب المحاضرات العامه
لدراسه مشكله تضخم السكان ٨ - ٢٩ نوفمبر سنه ١٩٦٥ (جامعه القاهره - ١٩٦٦)

" أثر التنمية الاقتصادية على زيادة السكان "

من المسلم به عند دراسة العلاقة بين مجموعتين مركبتين من التغيرات يجب البدء بدراسة تأثير أحدهما في الآخر ثم ندرس التأثيرات العاملة في الاتجاه المضاد . وفى هذا الباب سنوضح تأثير التنمية الاقتصادية على زيادة السكان . وهذا التأثير لا بد أن يعمل خلال أحد العوامل المحددة لنمو السكان وهى المواليد - الوفيات - الهجرة .

وفى مجال دراستنا فلن نعالج موضوع الهجرة الخارجيه Immigration كعامل أساسى فى النمو الاقتصادى حيث ان القيود الدوليه المفروضه على الهجرة على نطاق واسع يجعل هذا العامل محاطا باللايقين فى مستقبل النمو الاقتصادى للدول ذات الدخل المنخفض .

وقد اتخذت النظريات الكلاسيكيه فى نمو السكان (خاصة النظريات المرتبطه بنظريه مالتس Malthus) الموقف القائل بأن أى ارتفاع فى الدخل (خاصة دخول الطبقات الفقيره) يؤدى الى زياده فى معدلات المواليد وبالتأكيد فانه يؤدى الى خفض معدلات فى الوفيات .

ومع مرور الوقت وملاحظه الأحداث تطورت هذه النظريات الكلاسيكيه الى نظريه أكثر تعقيدا فى تسلسل وتعاقب معدلات المواليد والوفيات المرتبطه بالتنمية الاقتصادية وهى ما تعرف بنظريه التحول الديموجرافى

The theory of demographic transition

وتنص هذه النظرية على ان اى اقتصاد ريفى زراعى (يكون مميزا بدرجة عالية من الكفاية الذاتية داخل هذا المجتمع ودخل الاسره ويتميز ببطء تغيير الاساليب التقليديه المتبعه فى الحياه ونقله الاهميه النسبيه للدور الذى يلعبه السوق) وتسود فيه عادة معدلات وفاء عاليه وبالإضافة الى هذا فان معدل الوفاة يتذبذب تبعا لتأثير نجاح المحاصيل من عدمه او انتشار الأوبئه . الخ .

وفى هذه المجتمعات فان معدلات المواليد تكون مستقره عند مستوى مرتفع stable at a high level ويرجع ارتفاع معدلات الوفاة الى ضعف أو سوء التغذية والى الحاله المعيشيه البدائيه فى غياب اللدويه والعوامل الصحيه الواقيه من المرض والعلاج منه ويرجع ارتفاع معدل المواليد الى المعتقدات الاجتماعيه والى العادات التى تسود بسبب ارتفاع معدل الوفاة (خاصه بين الأطفال) خاصه وان هذه المعتقدات تؤيدها الفوائد الاقتصاديه للعائله الريفه الزراعيه والى تعود عليها من تشغيل الأطفال خاصه وأن عبء تربيتهم يرجع الى الزوجه والى تحتل عاده مكانه ثانويه فى هذه المجتمعات ولأن تكاليف تنشئه هؤلاء الأطفال تكون محدوده بسبب نظام العائله الممتده Extended family ولأسباب أخرى متعدد .

وهكذا نجد ان المجتمعات الزراعيه القليله الدخل تسودها معدلات عاليه للوفاء ومعدلات عاليه من المواليد (وهى تتماشى مع نظريه مالتس) وبهذا فان نمو السكان يكون بطيئا .

وطبقا لنظريه التحول الديموجرافى فان التنميه الاقتصاديه لابد وان تحدث انخفاضا فى معدلات الوفاة حيث ان التنميه الاقتصاديه by definition تعنى التطور من اقتصاد ريفى زراعى بدائى الى اقتصاد اكثر تعقيدا يسود فيه التخصص وتقسيم العمل وموجه بدرجة اكبر الى جهاز السوق ويمتاز بسرعه تغيير انماط الحياه والاساليب المعيشيه

كذلك فالتنمية الاقتصادية تشمل تحسين وسائل النقل ووسائل الاتصال وارتفاع الانتاجية وهذه التحسينات كان لها أثر كبير (خاصة في الولايات المتحدة - كندا - نيوزيلندا - استراليا - اليابان) في خفض معدلات الوفاة بشكل كبير ويمكن ان تعزو هذا الانخفاض السريع في معدلات الوفاة الى عدد من العوامل أهمها انتظام المواد الغذائية - استتباب الأمن والنظام - تحسن الاحوال الصحية العامة - انتشار استعمال الامصال والأدوية - الوقاية وعلاج الامراض .

وكما ذكرنا سابقا فان نظرية التحول الديموجرافي تنص على ان التنمية الاقتصادية تؤثر على معدلات المواليد والوفيات في هذه المجتمعات الزراعية الريفية . فان تغيير الهيكل الانتاجي وخاصة من ناحية العائلة كوحدة الانتاج مع تطور نظام التوظيف الغير خاضع للعوامل الشخصية بالاضافة الى تطور دور النساء خارج المنازل كل هذا يؤدي الى زيادة قابلية التحرك والانتقال mobility في ظل العائلة الصغيرة ويؤدي الى تقليل الاهمية الاقتصادية للعائلة الكبيرة خاصة اذا أدخل نظام التعليم الاجباري العام للأطفال كذلك فان أحد أوجه النمو الاقتصادي بالضرورة هو زيادة التحضر urbanization حيث يكون الأولاد عادة عوامل تكلفه في الحضر عن كونهم رأس مال للأسرة كما هو الحال في الريف كذلك فان عملية النمو الاقتصادي في مجموعها تغير بالضرورة من العادات والمعتقدات الاجتماعية التي كانت تسود في المجتمعات التقليدية

وكما وجد في معظم البلاد التي تحولت اقتصاديا من مجتمعات ريفية زراعية الى مجتمعات حضرية صناعية فان الأسرة الصغيرة بدأت في الانتشار في المجتمعات الحضرية في الأسر ذوات الدخل العاليه ومنها الى باقي الأسر في المدن الكبرى ثم الى المدن الأصغر وهكذا حتى سادت المناطق الريفية نظام الأسر الصغيرة أيضا (١) .

1) F.W. Notestein, "Economic Problems of Population change" in Proceedings of the Eighth conference of Agricultural Economists, (London: Oxford university press, 1953).

ورغم أنه يمكن التحقق من صحة هذه النظرية في أي إقليم تحول من مجتمع زراعي ريفي إلى مجتمع صناعي متحضر إلا أنها لا تحدد معدلات معينه للتغير الذي يحدث . ولكن هذه النظرية تذهب خطوة أهم في أنها تذكر بأن معدلات الزيادة في المواليد لا تأخذ في التناقص إلا بعد فترة طويلة من الزمن substantial time lag بالمقارنة مع النقص في معدلات الوفاة . ويمكن أرجاع استجابة معدل الزيادة في المواليد البطيئة للتغيرات الاقتصادية الحادثة إلى صعوبة تغيير العادات والتقاليد الاجتماعية التي تؤثر على معدلات الخصوبة كذلك فإن أي مجتمع تسوده بالضرورة معتقدات عامة تؤيد من تقليل المرض والوفاء في ذات الوقت الذي لا يوجد فيه مثل هذا الاعتقاد الشائع بضرورة التقليل من معدلات الزيادة في المواليد أو تغيير الأنماط الجنسية اللازمة لتقليل هذه الزيادة .

وبهذا نجد أن عدد السكان يتزايد في هذه المجتمعات في أطوارها التحولية بدرجة كبيرة وخطيره إذا لم تعالج هذه الظواهر .

ويمكن تلخيص تسلسل أثر التنمية الاقتصادية على زيادة السكان — كما تحددتها نظرية التحول الديموجرافي فيما يلي :

١ — في المجتمع التقليدي traditional تسود معدلات عالية للمواليد والوفيات وتكون معدلات المواليد مستقرة نسبيا بينما تنحدر معدلات الوفيات .

٢ — في المجتمع التحولي transitional يأخذ معدل الوفيات التناقص ثم بعد فترة زمنية معينة يأخذ معدل المواليد في التناقص ويأخذ المعدلين بعد فترة اتجاهها متوازيات تقريبا ويكون انخفاض معدل المواليد متأخرا .

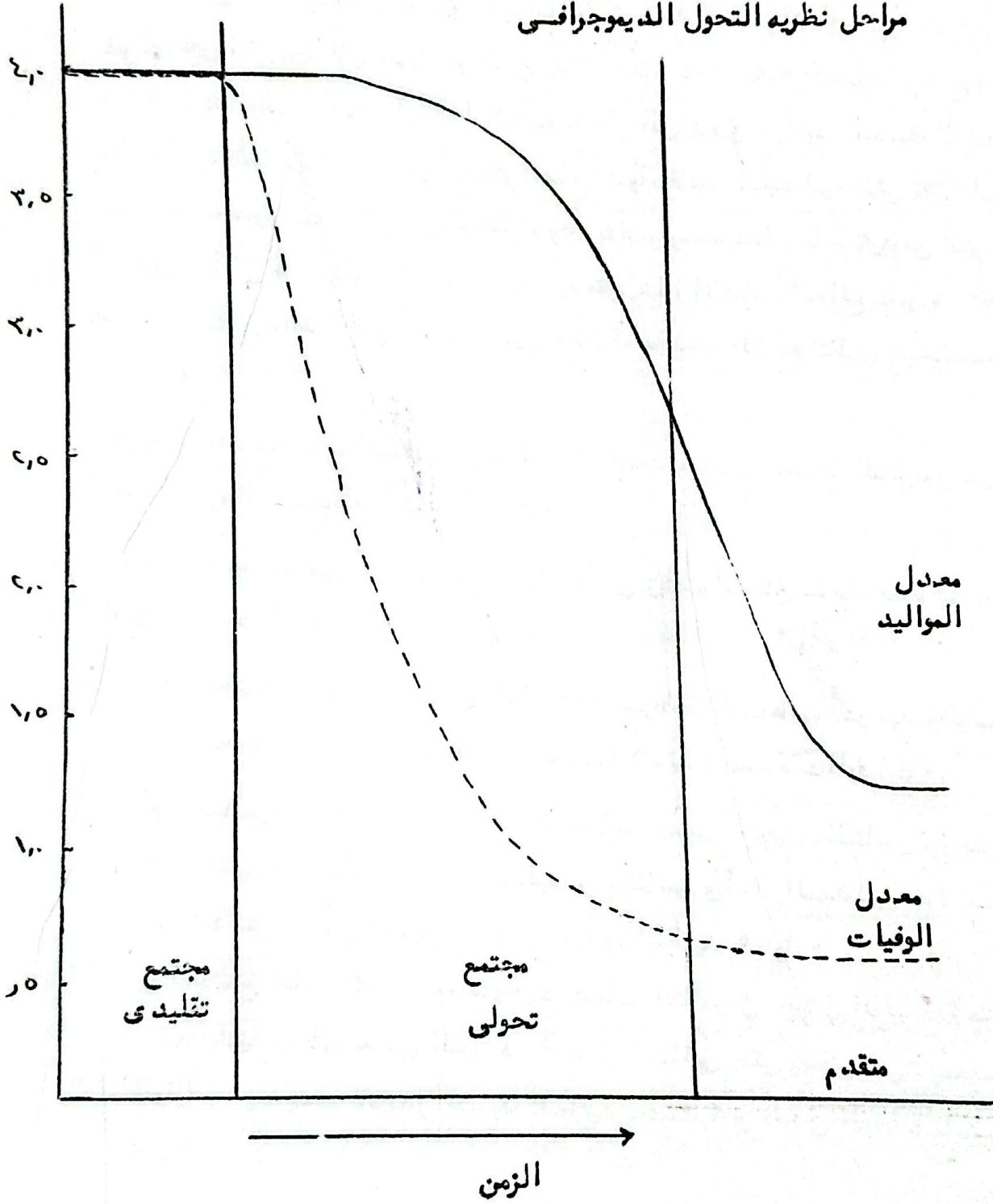
٣ — في المجتمع النامي developed وحيث يصعب التناقص في معدل الوفيات لأسباب بيئية وطبيعية فإن معدل المواليد يأخذ في التناقص حتى يلحق تقريبا بمعدل الوفيات حيث يتحدد معدل جديد للمواليد وحيث يكون معدل الوفيات ثابتا نسبيا .

والرسم البياني التالي يوضح مراحل هذه النظرية

شكل (٢)

مراحل نظرية التحول الديموجرافي

نسبة مئوية



ويجب ملاحظه أننا تناولنا نظريه التحول الديموجرافي بالشرح المفصل لأنها أفضل النظريات الموجودة حاليا في توضيح ما يمكن ان يتحقق من أهداف في المناطق ذات الدخول المنخفضه اذا تقدمت اقتصادياتها ولكن يجب التحذير من أن هذا لا يعنى أن الوضع في ايه دوله ذات دخل منخفض سيتبع بالضرورة مراحل النظرية . . بل بالعكس فهناك من الأسباب ما يدعو الى الشك في أن الأوضاع في مناطق العالم المنخفضه الدخل لن تتبع مراحل النظرية بالضبط . والسبب الرئيسى في هذا الشك هو ان معدل الوفيات يمكن في الوقت الحاضر أن يخفض بنسبه كبيره بدون تغيير كبير في النظام الاقتصادي الرفي . أى بمعنى آخر يمكن القول بأن تحسن الأوضاع الاقتصادية تحسنا كبيرا قد يكون شرطاً كافياً لانخفاض معدل الوفيات ولكنه في الوقت الحاضر لا يعتبر شرطاً ضرورياً لابد من وجوده لحدوث هذا الانخفاض

كما ظهر في كثير من بلاد العالم ذات الدخل المنخفض مثل سيلان - الملايو - جزر الجركاريبى ومعظم دول أمريكا اللاتينية . انه تناقص معدل الوفيات بشكل كبير بدون ان تتخلى هذه البلاد عن تركيبها الاقتصادي الزراعى الحالى . وبهذا يمكن القول بان الاكتشافات والأساليب الطبيه جعلت من الممكن أنخفاض معدل الوفيات في الدول ذات الدخل المنخفض بدون تغيير ملموس في تركيبها الاقتصادي . وعلى كل فان النظريات المالتسيه الكلاسيكيه تدل على ان هذه المعدلات المنخفضه للوفاه لا يمكن استمرارها فتره طويله في غياب حدوث تغييرات جذريه اما في الاقتصاد نفسه للحصول على معدلات اعلى لنمو الانتاج أو في معدلات المواليد حتى يمكن الحفاظ على معدلات معقوله لنمو السكان . وحيث ان المجتمع الزراعى الرفي لا يتميز عادة بالقدره على الزياده السريعه للانتاج فان انخفاض معدلات الوفاء من طريق الوسائل الطبيه القليله التكلفه بالاضافه الى معدلات المواليد العاليه في مثل هذه المجتمعات يشير الى ان عدد السكان سيتضاعف مره كل خمس وعشرون عاما . فاذا لم تتحقق التنميه الاقتصاديه قبل انخفاض معدلات الوفاء فلا بد من تحققها بعد ذلك حتى يستمر هذا الانخفاض .

البطالة المقنعة والعماله غير الكامله

تجرى مناقشه البطالة المقنعه في الدول المتضخمه بالسكان على الوجه الآتي :-

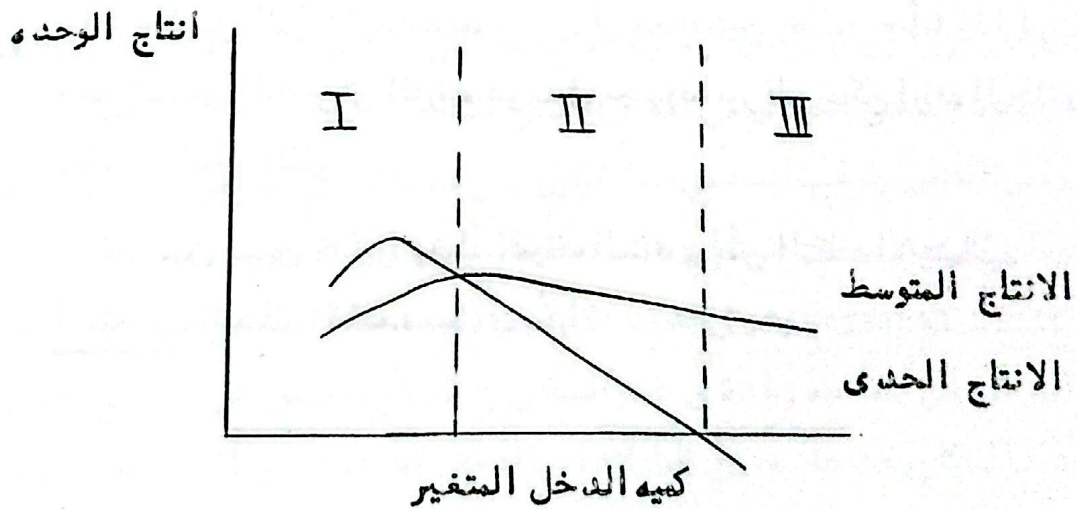
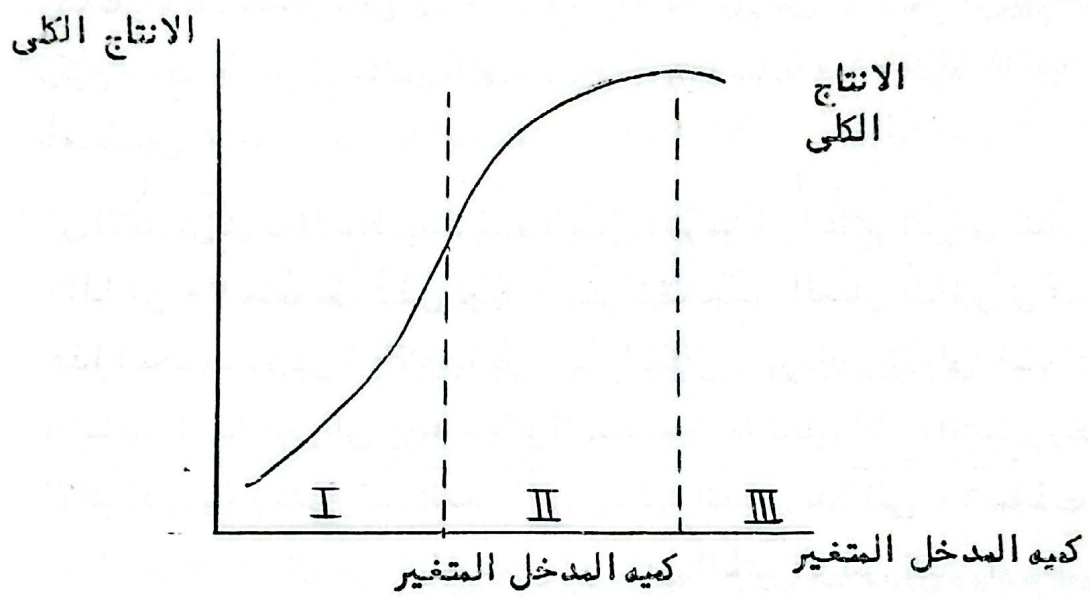
- في البلاد ذات الكثافات السكانيه العاليه تكون الانتاجيه الحديه للعمال الزراعي صفر وهذا فان عددا كبيرا من العمال المشتغلين بالزراعه يمكن ان يعدون من هذا القطاع بدون ان ينخفض الانتاج الزراعي الاجمالي . ويمكن استخدامهم في انشاء الصناعات الاكثر انتاجيه للصناعه الرأسماليه او صناعه الأصول الثابته كانشاء الطرق ووسائل الري والصرف . وحيث ان الانتاج الزراعي الكلي لن ينخفض اذاحه هذا الفائض من العمال فسيوفر كميه اكبر من الانتاج للباقيين في الزراعه وكذلك سيتوفر فائض من الانتاج الزراعي يمكن استخلاصه بدون ان تخفض معدلات استهلاك العمال الباقيين في قطاع الزراعه . ويمكن استخدامه في تغذيه الفائض من العمال الذين أخذوا للعمل في القطاعات الانشائيه الانتاجيه الأخرى . وبهذا تعتبر البطالة المقنعه كأنها تحتوى على " مدخرات مختفيه " من الممكن استخدامها في بناء القطاعات الانتاجيه بدون تكلفه وبدون اى تغيير اساسى في الانماط الانتاجيه الزراعيه المستخدمه .

ويمكن ان نقول بأن الخطأ الأساسى لفكره البطاله المقنعه يقع في عدم تفريقها بين كون الانتاجيه الحديه للعمال تساوى صفرا وبين أن تكون الانتاجيه الحديه للعمل تساوى صفرا .

- ولنضرب مثلا يوضح ما نقول . فاذا افترضنا أنه اذا وضعت ٣٠ ساعه عمل يوميا على مساحه معينه من الأرض التى تمتلكها أسرته ريفيه تكون الانتاجيه الحديه للساعه رقم ٣٠ تساهل صافى صفرا فاذا افترضنا وجود ٦ عمال في هذه الأسره يتشاركوا في العمل وفي الانتاج بكميات

متساويه فيكون لابد ان يعمل كل منهم خمس ساعات يوميا وبالأساليب الانتاجيه الزراعيه الموجوده فان الانتاج الزراعي الكلي سيظل ثابتا اذا اُبعدنا الفائض من العمال على أن يقوم العمال الباقين ببذل مجهود اكبر وأطول حتى تكتمل ال ٣٠ ساعه المطلوبه وهنا يجب ان نلاحظ نقطتين هامتين .

اولا : ان استخدام عنصر العمل حتى تصل انتاجيته الحديه (الساعه ٣٠) الى الصفر لا يكون خطأ من الناحيه الاقتصاديه بل ان استخدام العمل لدرجه اقل من هذا يعتبر اضاعه للموارد الاقتصاديه خاصه من المورد النادر وهو



شكل (٣) : فان الغله المتناقصه

الارض في هذه الحالة خصوصا وأنه لا توجد أجور تدفع نظير العمل حيث أن العمل من داخل العائلة فلا بد من ان يستخدم هذا العنصر المتوفر (العمل) لأقصى درجة ممكنة (انتاجيه = صفر) اما الخطأ الموجود في هذه الحالة فليس لان انتاجيه العمل تساوى صفر ولكن لوجود ستة افراد فان كلا منهم يعمل خمسة ساعات ويكون في هذه الحالة ما يسمى بالعماله غير الكامله Underemployment وكميه البطاله المقنعه تكون في هذا الحال معتمده على تعريف يوم العمل الكامل . فاذا كنا نعتبر يوم العمل الكامل ٦ ساعات فتكون هناك بطاله مقنعه = عامل (١ ساعة افراد ٦ ساعات = ٦ يوم عمل) واذا كان يوم العمل ٧½ ساعة يكون هناك عاملين في حاله بطاله مقنعه . (٧½ ساعة ١٦ افراد = ١٥ ساعة عمل أى عاملين) .

ثانيا : أن الافتراض بثبات الاساليب الزراعيه لا يعنى اكثر من ان الناتج الزراعى الكلى لن يتأثر طالما ان ٣٠ ساعة عمل تبذل يوميا . ولكن كيف نجعل العمال الباقين في الزراعة يبدولوا هذا المجهود الاكبر ؟ والاجابه على هذا السؤال تشير بالضرورة الى اعاده تنظيم الاساليب الانتاجيه والى وجود حوافز اقتصاديه مقبعا لكفاية اعاده التنظيم ولكفاية الحوافز الاقتصاديه يمكن تغيير كميّه العمل التى يبذلها العامل مثلا الى ١٠ ساعات يوميا مما يسهل ازاحه ٣ عمال من الزراعة بدون ان ينقص الناتج الزراعى الكلى او يمكن ان يزدوا ساعات العمل الى ٧½ ساعة مما يسهل ازاحه عاملين وهكذا . أما اذا لم يكن من الممكن اقناع العمال الباقين في الزراعة على بذل مجهود اكبر فلن يمكن ازاله البطاله المقنعه بدون تخفيض الانتاج الكلى .

ما سبق يتبين خطوره وخطأ الموقف المنادى بأن التكلفة الاجتماعيه Social Cost لاستعمال البطاله المقنعه تساوى صفرا .

فإذا لجأنا الى توفير الحوافز الاقتصادية الايجابية فان هذه الحوافز التي قد تكون في صورة منتجات صناعية تمثل التكلفة الاجتماعية لبقاء الانتاج الزراعى ثابتا بعد ازالة البطالة المقنعة .

اما اذا لجأنا الى الحوافز السلبية عن طريق فرض الضرائب مثلا على الفائض الزراعى بعد ازاحه عمال البطالة المقنعة حتى لا يقوم المتبقين في الزراعة بزيادة استهلاكهم فقد تنجح هذه الاساليب في المدى القصير ولكنها لا بد أن تنعكس في نقص الانتاج الزراعى الكلى في المدى الطويل حيث ان التنمية الاقتصادية ماهى الا عملية مستمرة من توفير كميات اكبر من الفائض الزراعى لتغذيه العدد المتزايد من السكان في القطاع الغير زراعى وحيث ان اتباع اساليب الحوافز السلبية قد يدفع الزراعيين بعيدا عن الانتاج المطلوب والاكتفاء بالانتاج عند مستوى حد الكفاف Subsistence ولا يضافه الى هذه التكلفة فلا زالت هناك تكلفة العمال المزاحين من قطاع الزراعة من ناحية اسكانهم و زيادة استهلاكهم نظرا لارتفاع أجورهم النقدية عن وضعهم السابق وتكلفة تدرسيهم . . . الخ .

مشكلة الاتزان المنخفض ومبدأ الحد الأدنى لجهود التنمية :

The Low-level equilibrium trap and the critical minimum effort thesis

تعتمد هذه النظرية اساسا على افتراضين مقترحين :

(١) الافتراض الاول يبدأ من النظرية المالتسية التي تنادى بان عدد السكان سيرتفع بزيادة الدخل الفردى عن الحد الأدنى للبقاء Subsistence level

ولكن الفرض يذهب ابعد من هذا فيقول بأن عدد السكان سيرتفع اولا بزيادة الدخل

ولكن الى حد معين حيث ان هناك حد اقصى لزيادة السكان الطبيعية Upper

physical limit وهو فى حدود ٣% سنويا ويعد هذا المعدل فان الارتفاع فى

الدخل لن يصاحبه زيادة فى عدد السكان . بل ان العكس هو الصحيح فقد يتناقص

عدد السكان بعد حد معين كلما ازداد الدخل كما شوهد فى البلاد الغربية المتقدمة

وفى اليابان حديثا .

٢ (والافتراض الثانى ينادى بأن الأفراد عندما تكون دخولهم منخفضه فان مدخراتهم تكون قليله وبالتالى فان الاستثمارات تكون قليله . ولقله حجم الاستثمارات فان معدل النمو فى الدخل القومى الاجمالى يكون صغيرا . ولكن عندما يرتفع الدخل الفردى الى اكثر من حد معين وهو الحد الذى تكون المدخرات فيه تساوى صفرا فان الزيادة فى الدخل بعد هذا الحد ستسبب فى ازدياد نسبة الادخار منه وبازدياد نسبه المدخرات من الزيادة فى الدخل الاجمالى سيزداد حجم الاستثمار مما يؤدى الى ازدياد معدل نمو الدخل القومى وهكذا .

والشكل التالى يوضح الاتزان المنخفض المستقر والاتزان المرتفع غير المستقر ومنه يظهر أن أى جهد لا يرفع معدل زيادة الدخل القومى الى اعلا من معدل زيادة السكان (نقطه فى الرسم) سيتسبب فى زيادة أكبر فى عدد السكان مما يحتم على الاقتصاد الانزلاق فى النقطه والخروج من مشكله الاتزان المنخفض يكون المجهود الحرج اللازم للنمو الذاتى هو ذلك المجهود الذى يرفع من معدل زيادة الدخل القومى الى اعلا من وهذا ينمو الاقتصاد ذاتيا عن طريق التراكم بدون مجهود او تدخل حكومى اضافى حتى تصل الى النقطه .

فإذا لجأنا الى توفير الحوافز الاقتصادية الايجابية فان هذه الحوافز التي قد تكون في صوره منتجات صناعيه تمثل التكلفة الاجتماعيه لبقاء الانتاج الزراعى ثابتا بعد ازالة البطالة المقنعه .

اما اذا لجأنا الى الحوافز السلبيه عن طريق فرض الضرائب مثلا على الفائض الزراعى بعد ازاحه عمال البطالة المقنعه حتى لايقوم المتبقين في الزراعة بزيادة استهلاكهم فقد تنجح هذه الاساليب فى المدى القصير ولكنها لا بد أن تنعكس فى نقص الانتاج الزراعى الكلى فى المدى الطويل حيث ان التنمية الاقتصادية ماهى الا عمليه مستمره من توفير كميات اكبر من الفائض الزراعى لتغذيه العدد المتزايد من السكان فى القطاع الغير زراعى وحيث ان اتباع اساليب الحوافز السلبيه قد يدفع الزراعيين بعيدا عن الانتاج المطلوب والاكتفاء بالانتاج عند مستوى حد الكفاف Subsistence وبالاضافه الى هذه التكلفة فلا زالت هناك تكلفه العمال المزاحين من قطاع الزراعة من ناحيه اسكانهم و زيادة استهلاكهم نظرا لارتفاع أجورهم النقديه عن وضعهم السابق وتكلفه تربيهم . . . الخ .

مشكلة الاتزان المنخفض ومبدأ الحد الأدنى لجهود التنمية :

The Low-level equilibrium trap and the critical minimum effort thesis

تعتمد هذه النظرية اساسا على افتراضين مقترحين :

(١) الافتراض الاول يبدأ من النظرية المالتسيه التى تنادى بان عدد السكان سيرتفع بزيادة الدخل الفردى عن الحد الأدنى للبقاء Subsistence level

ولكن الفرض يذهب ابعد من هذا فيقول بأن عدد السكان سيرتفع اولا بزيادة الدخل ولكن الى حد معين حيث ان هناك حد اقصى لزيادة السكان الطبيعى Upper

physical limit وهو فى حدود ٣% سنويا ويعد هذا المعدل فان الارتفاع فى الدخل لن يصاحبه زيادة فى عدد السكان . بل ان العكس هو الصحيح فقد يتناقص عدد السكان بعد حد معين كلما ازداد الدخل كما شوهد فى البلاد الغربيه المتقدمة وفى اليابان حديثا .

٢ (والافتراض الثانى ينادى بأن الأفراد عندما تكون دخولهم منخفضه فان مدخراتهم تكون قليلة وبالتالى فان الاستثمارات تكون قليلة . ولقلة حجم الاستثمارات فان معدل النمو فى الدخل القومى الاجمالى يكون صغيرا . ولكن عندما يرتفع الدخل الفردى الى اكثر من حد معين وهو الحد الذى تكون المدخرات فيه تساوى صفرا فان الزيادة فى الدخل بعد هذا الحد ستسبب فى ازدياد نسبة الادخار منه وبازدياد نسبه المدخرات من الزيادة فى الدخل الاجمالى سيزداد حجم الاستثمار مما يؤدى الى ازدياد معدل نمو الدخل القومى وهكذا .

والشكل التالى يوضح الاتزان المنخفض المستقر والاتزان المرتفع غير المستقر ومنه

يظهر أن أى جهد لا يرفع معدل زيادة الدخل القومى الى اعلا من معدل زيادة السكان (نقطة فى الرسم) سيتسبب فى زيادة أكبر فى عدد السكان مما يحتم على الاقتصاد

الانزلاق فى النقطة والخروج من مشكله الاتزان المنخفض يكون المجهود الحرج اللازم

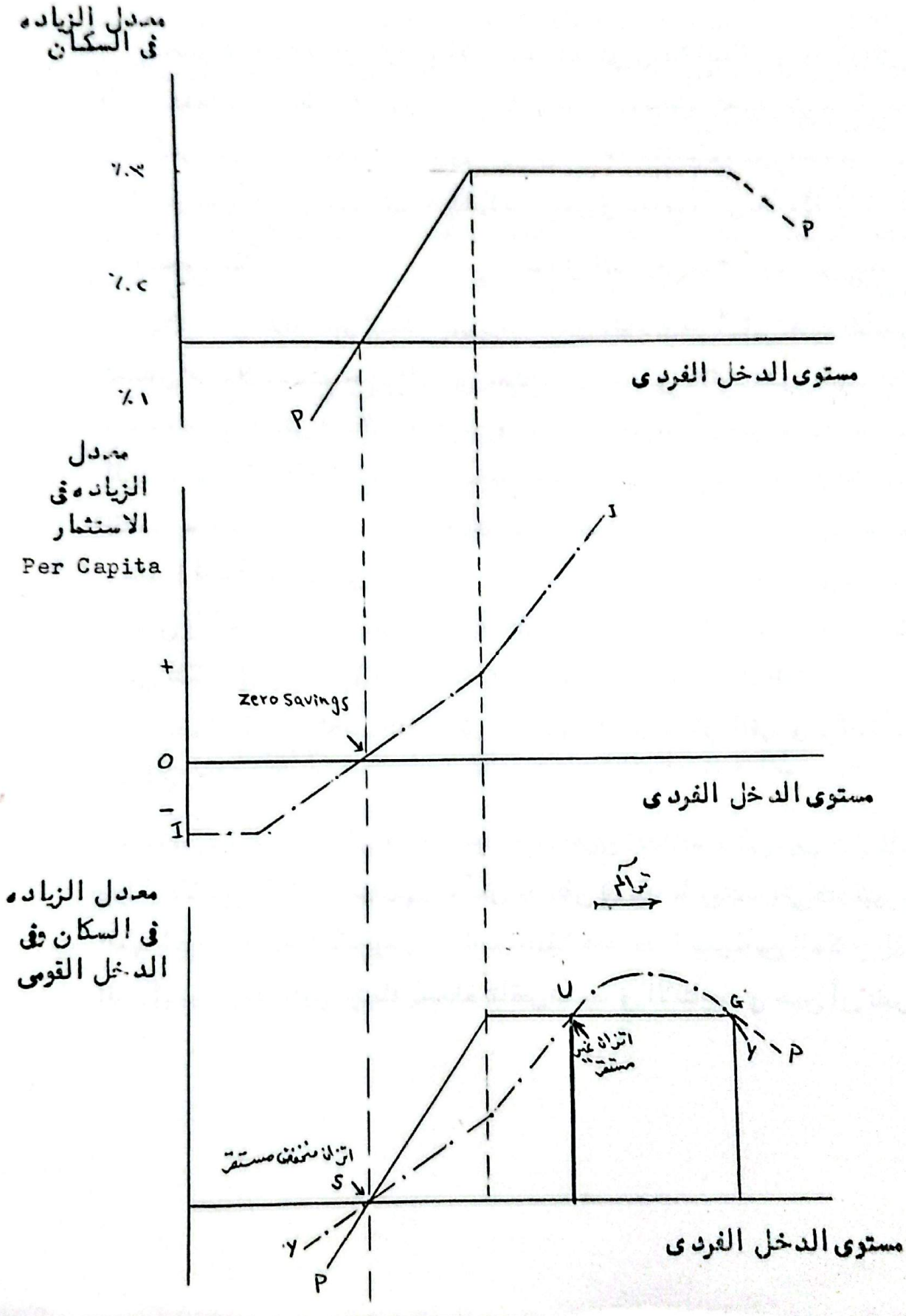
للمنمو الذاتى هو ذلك المجهود الذى يرفع من معدل زيادة الدخل القومى الى اعلا من

وهذا ينمو الاقتصاد ذاتيا عن طريق التراكم بدون مجهود او تدخل حكومى اضافى

حتى تصل الى النقطة .

شكل (٤)

الاتزان المنخفض والجهد المطلوب للتنمية



أثر زيادة السكان على التنمية الاقتصادية

سنحاول في هذا الجزء توضيح الآثار المترتبة على زيادة السكان في البلاد التي يكون فيها دخل الفرد منخفضاً . ويمكن تقسيم جانب السكان الى ثلاثة عوامل وتحليل كل منها بمفرده . أما الصورة النهائية فتأتى عن طريق تغير كل من هذه العوامل على حدة وتتفاعل أحدهم مع الآخر تظهر الصورة النهائية الديناميكية للسكان في مجتمع معين هذه العوامل هي :

أ (حجم السكان) ب (معدل التغير في السكان ج (توزيع الاعمار

ويلاحظ أن علاقته حجم السكان بمتوسط الدخل الفردى هي أساس نظرية الحجم الأمثل للسكان . فعلاقته حجم السكان بمعدل الزيادة هي علاقته مباشرة بحيث اذا دلت نظرية الحجم الأمثل للسكان على تضخم في عددهم تطلب الأمر وجود معدل سالب للزيادة "نقص" ويلاحظ ان نظرية الحجم الأمثل للسكان هي في جوهرها نظرية مقارنته اقتصادية استاتيكية comparative economic statics ومستعملة فى

تحليلها لمبدأ العائد على الحجم Returns to scale في وجود قوتين

تعملان في اتجاهين متضادين - اولهما هي قوة اقتصاديات الحجم scale economies والتي تتسبب في رفع مستوى الدخل الفردى وثانيهما هي قوة الغلة الحدية المتناقصة Diminishing marginal returns والتي تتسبب في انقاص الدخل الفردى بزيادة حجم السكان .

ونخلص مما سبق الى أن جوهر الموضوع يتلخص في العلاقة المثلى بين عدد السكان وعوامل الانتاج الأخرى فالحجم الأمثل للسكان في بلد ما يعتمد الى حد كبير على المهارات الموجودة والتكنولوجيا المتاحة وهكذا فان عدداً معيناً من السكان الذى يتفشى الجهل بينهم قد يكون مرتبطاً بمرحلة تناقص شديد في الانتاجية في حين أن نفس الحجم

من السكان المتعلمين قد يكون هو الحجم الأمثل للسكان في هذا البلد • كذلك فإن الحجم الأمثل للسكان يعتمد على كمية عناصر الانتاج الأخرى المتوفرة لدى الدولة ومن المعروف أن فكرة تناقص العائد Diminishing returns هي ببساطة تصوير لنتائج وجود قصور في أحد عوامل الانتاج •

ومن الطبيعي أن نتوقع في البلاد الفقيرة أن يكون أكثر الموارد ندره هو رأس المال فإذا وجد رأس المال بكميات أكبر يكون من الممكن استخدام وسائل الانتاج الكبير Large-scale production techniques بكفايه أعلا • وهنا يمكن أن تتحرك النقطة التي تبدأ عندها مرحلة العائد المتناقص مع مرور الزمن •

والأرض أو بصورة أشمل الموارد الطبيعية هي المثال الكلاسيكي لعامل الانتاج المحدود العرض والذي يتسبب عادة في بدأ مرحلة العائد المتناقص ولكن كميته الأرض أو الموارد الطبيعية المتاحة ما هي إلا دالة function للتكنولوجى المستخدم والمهارات الموجودة لدى السكان •

ويلاحظ أن التحليل السابق غير كامل لتجاهله لعامل التغير في حجم السكان وهو معدل النمو السكانى إذ أن البدائل التي كان من الممكن تواجدها بدلا من حجم السكان الحالى تعتمد على مجموعه من معدلات المواليد أو على مجموعه من معدلات الوفيات أو عليهما معا • وتختلف النتيجة اختلافا شديدا باختلاف المعدلات المختاره •

والمهم في النمو السكانى هو أن معدلات نمو السكان العاليه تتطلب مستويات أعلى من الاستثمارات حتى نحصل على مستوى محدد من الدخل الفردى في ذات الوقت الذى لم يزد فيه عرض الموارد القابله للاستثمار •

" التحضر والنمو الاقتصادي "

=====

يتفق كثير من علماء الاجتماع والاقتصاديين على الآثار الحميدة لكل من عمليات التحضر والنمو الاقتصادي . ويرجع هذا الاتفاق في غالبه الى دراسته الحالية في البلاد الغربية المتحضرة حيث تجرى مناقشه هذا الموضوع في اطار اقتصاديات السكان المجتمعين وتحويل القيم الاجتماعية السائدة بينهم الى ما يحقق سيادة الرغبة في العمل المنتج وتحقيق التنمية .

ويمكن القول بأن عملية التحضر لا يجب اعتبارها عاملا ضروريا كافيا لتحقيق النمو الاقتصادي بل أنها تعتبر عاملا منسبطا للنمو الاقتصادي تحت ظروف معينة والى درجه معينه تعمل بعدها كمعوق للنمو بدلا من تنشيطه .

العلاقه النسبيه لقدرة الريف والحضر الكامنه لتحقيق التنمية الاقتصاديه :
=====

تميل مدخرات طبقه المديرين والرؤساء الى ان تكون عاليه في المدن في حين ان مدخرات الطبقات الوسطى والفقيره تميل الى ان تكون قليله وفي كثير من الأحيان تكون مدخراتهم سالبه بسبب صغر حجم الدخل أو كبر حجم الاستهلاك وكثره عدد التوابع للعائل في أسرهم وهكذا نجد انه رغم أن النسبه المقتطعه للاستثمار من الدخل الصناعي في المدينه اكبر عادة من النسب المقتطعه من الدخل الزراعي بالريف الا أن العلاقه غير واضحه بين نسبتي الادخار الاجمالي / الدخل الاجمالي في المدينه وفي الريف بالنسبة للفرد الواحد .

ويمكن القول بأن عملية تكوين رأس المال الثابت Asset formation في الريف لها إمكانات عديدة لا تتوفر في المدن . فمثلا يساعد أهل القرية بعضهم البعض في بناء المنازل الصغيرة والاسوار وما شابه ذلك . كما يتعاون الريفيون عادة في الاعمال التي تتطلب مجهودا اكبر من المجهود الشخصي . . . الخ . وحيث لا توجد هذه المعاونة فمن المنسند حيث يقيم العمل بالنقد ولا تتم عليه مسا الا اذا أنفق الشخص على العمل اللازم لاتمامها . ويمكن القول بان تطلعات القروى المتعطل تكون أقل بكثير من تطلبات زميله ساكن المدينه في البحث عن مصدر بديل للدخل بصرف النظر عن كون هذه التطلعات ملائمه لسوق العمل من عدمه ولهذا فصغر تكلفه الفرص البديله Opportunity cost تجعل من السهل على القروى ان يقدم خدماته بدون مقابل الى جاره أو زميله أو مجتمعه .

كذلك فان كثيرا من المواد الخام التي يستخدمها القروى لا تكون مرغوبه في المدينه فمثلا قد يستخدم القروى الطين الموجود في الأرض لبناء مسكن وقد يستخدم جذور الاشجار وسعف النخيل المتوفى بالقرية لنسقيف كل او بعض المنزل أو لاضافه جزء جديد الى منزله في حين أن ساكن المدينه لن يقوم باستعمال الطين أو الأخشاب لاضافه جزءا الى منزله بل سيعيش في مسكن مزدحم اذا لم يمكنه دخله من الانتقال الى مسكن أفضل .

ويمكن الانتفاع بقوة العمل الزائده في المجتمع الريفي المحلي في تطهير وتعميق قنوات الري او في مشروعات المياه او في بناء المخازن لتخزين المنتجات الزراعيه لموازنه اسعار المواد الزراعيه ولتقليل التالف منها ولزيادة الانتاجيه الزراعيه ولتقليل اعتماد الزراع على مقرضى النقود ممن قد يتقاضون فوائد باهظه عينيه أو في صورته عمل . وكذا يمكن استخدام

هذه الزيادة في العمال بنفقات قليلة نسبيا في بناء المدارس والمستشفيات والطرق المحلية
... الخ . وبالإضافة الى هذا فان امكانيه زيادة الانتاج الزراعى باستخدام أساليب زراعيه
أفضل وطرق أفضل للتسويق تبدوا مشجعه . فبالإضافة خدمات جديده في القرية يمكن تحسين
أرباحه الانتاج الزراعى بتكلفه بسيطه على ان تكون هذه الخدمات مداره بواسطه أهل
القرية وبطريقه تلائم ظروف المعيشه فيها وعلى الا تحتوى على كثير من الاعمال البيروقراطيه
والتي تزيد عادة من تكلفه ادارة هذه الخدمات . ويمكن معرفه مدى قدره هذه الطرق
على المساهمه في التنمية الاقتصادية بالنجاح التي لاقت في الصين الشعبيه (١) .

نظريات الدفعه الكبيره وتطبيقها :
=====

نتبين للمناقشات حول موضوعات التخلف والتنمية الاقتصادية ظهر العديد من النظريات
الاقتصاديه التي تعالج هذا الموضوع . ومن أفضل ماظهر من هذه النظرية نظريه
Nurkse ونظريه Rosenstein - Rodan (٢) الخاصه بالدفعه الكبيره
Big push والتي تدور في محورها حول العبارة التاليه " في البلاد المختلفه يجب
احداث دفعه كبيره فسي معدلات النمو الاقتصادي كافيه للتغلب على نمو
السكان اذا أريد تحقيق النمو الاقتصادي الذاتى
Self-sustained growth

-
- 1) Wilfred Malenbaum, "India and China: Contrasts in Development performance", American Economic Review, XLXI, No. 3 (June 1959)

(٢) لمراجعته هذه النظريات أنظر كتاب

Gerald M. Meier, Leading Issues in Development Economics
(New York: Oxford University Press, 1964).

ويلاحظ ان هذه العبارة تؤخذ في بعض الأحوال في كثير من الدول النامية لتعنى ضرورة إقامة المشروعات الكبيرة والتي تستخدم أحدث التكنولوجيا . وبالرغم من صحة كثير من المشروعات الكبيرة والتي نفذت تطبيقيا لهذه النظريات الا اننا نجد ان بعضا من التحيز الفكري والتاريخي قد أخذ بكثير من المناقشات حول هذا الموضوع الى خارج الاطار النظري والعملى الواقعى له وأثر في تطبيقها الى حد كبير .

ومن الناحية الاقتصادية يجب ان يكون التعقل الاقتصادي economic reasoning هو العامل المحدد لقبول أو رفض المشروعات . فاذا أوضحت الاختبارات والمعاملات الاقتصادية أن مجموعته من الطرق الريفية ستزيد من الانتاجية اكثر من انشاء شركة طيران جديده فيجب تنفيذ مشروعات الطرق الريفية واذا أوضحت هذه المعاملات ان انشاء مصانع لانتاج الاسمدة يكون اكثر فائده من انشاء مصندا للسيارات فيجب انشاء مصانع الاسمدة والعكس صحيح .

ويجب ان نذكر ايضا أن المشروعات الكبيرة ليست دائما في خدمه التحضر urbanization والمثال على ذلك مشروعات السدود الكبيرة . ولكن نظرا لارتباط التنمية الاقتصادية في بعض الأذهان بالتصنيع وبالتحضر فانها تميل الى تركيز هذه المشروعات على الحضر وعلى التصنيع وخاصة في اقامه الصناعات كثيفه الاستخدام لرأس المال Capital - using على حساب الصناعات الاخرى الكثيفه الاستخدام للعمل Labor intensive وتكون النتيجة هي عدم الكفايه في استخدام الموارد في المدى القصير (والذى قفيمتدالى خمسـه عشر عاما او اكثر) في مقابل زيادة الأرباحه المتوقعه لهذه المشروعات في المدى الطويل . ويمكن علاج مثل هذا التركيز بواسطه حساب التكلفة والعائد لهذه المشروعات آخذين

في الحسابان معدلات الفائدة العاليه جدا والتي قد تصل الى ٤٠ — ٥٠ % سنويا في بعض البلاد كالهند^(١) (وليس بسعر ٣ — ٤ % سنويا وهو سعر الفائدة المحدد بواسطة الحكومه) عاكسه بذلك ندرة رأس المال .

وهنا يجب التحذير من أن هذه هي العوامل الاقتصادية البحتة والتي قد توجد بعض العوامل الأخرى التي قد تمنع أو تؤثر على مدى استخدامها في مجتمع — من المجتمعات ولكن المهم ان توضع هذه العوامل الاقتصادية نصب الأعين ثم تعدل النتائج — اذا روى هذا — طبقا للعوامل الأخرى حتى لا تتسبب الرغبة الطبيعية في انشاء أحدث المشروعات الصناعيه او الحضريه الأخرى في زياده التكلفة الحقيقيه للتصنيع وللتحضر .

1) Shanti Tangri "urbanization, political stability and Economic Growth", in John Friedman and william Alonso, Regional Development and planning: A Reader (combridge, Mass.: The M.I.T. Press, June 1965).

” بعض آثار الهجرة السريعة من الريف الى المدن ”

=====

يمكن تلخيص الآثار الاقتصادية المترتبة على الهجرة السريعة الغير مخططة من الريف الى المدن في تفشي البطالة Unemployment والعمالة غير الكاملة Misemployment Underemployment وفي العمالة الخاطئة

فالبطالة تنتشر في المدن التي ينزح اليها عدد كبير من العمال الزراعيين غير المؤهلين بحثا عن عمل ولما للهجرة السابقة الى هذه المدن وللظروف الاقتصادية السائدة لا يجد كثير من هؤلاء الافراد عملا يتكسبون منه فتنتشر البطالة ويمكن تبين هذه الظاهرة أيضا بملاحظة الفترة التي يقضيها الخريجون الجدد قبل حصولهم على فرصة عمل والتي قد تبلغ عاما او اكثر في بعض الأحيان .

وفي المدن توجد أيضا ظواهر العمالة الغير كاملة والبطالة المقنعة والبطالة الموسمية مثل الظواهر التي قد تتفشى في الريف تماما والاكثر منها تفشيا هي العمالة الخاطئة حيث يعمل الفرد في اي جهة ليكسب دخله بصرف النظر عما يحمله من مؤهلات او خبرات وتلاحظ هذه الظواهر بوضوح في انتشار قطاعات الخدمة المنخفضة الانتاجية بين غير المتعلمين مثل بيع الكبريت والأمشاط وما الى ذلك . وانتشار ظاهرة قبول اي عمل بصرف النظر عن احتياجاته من مؤهلات وخلافة بين فئات المتعلمين .

وزيادة التعليم وفي وجود البيئة الحضرية وزيادة الاتصالات الاقليمية والدولية عن طريق تحسين وسائل المواصلات او عن طريق زيادة وسائل الاعلام من اذاعة وتليفزيون وسينما ينشأ عدد كبير من المشاكل الاجتماعية المعقدة بين الأجيال المتعاقبة خاصة في النواحي المتعلقة بالدين والأسرة الكبيرة والجنس . ولان هذه البيئة الحضرية تستقبل كل يوم افواجا كبيرا من المهاجرين بشكل لم تهين له مرافقها ولا امكانياتها

تحدث عنه ضغوط على الخدمات المختلفة تظهر واضحة في ازدحام وسائل المواصلات وفي ازيمات المساكن وتدهور مستوى الاحياء المختلفة . . . الخ وتتسبب كل هذه العوامل في ازدياد القلق بين بعض الأفراد او الجماعات بحيث ينعكس هذا مسببا فلة الانتاجية والاهمال في العمل ولكن النتيجة الحتمية لهذه الأحداث هو ظهور ازدياد الشعور بعدم الرضاء بالوضع الحاضر وحيث ينعكس هذا الشعور بدوره على سكان المدن ويتحول الكثيرون منهم الى دور المتفرج في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويسعى لتحسين أحواله الشخصية فقط بشتى الوسائل والطرق .

وبسبب انخفاض الدخل ووجود ازيمات المساكن والمواصلات وكبر تكلفتها النسبية نجد ان معظم المهاجرين الى المدن من الذكور فنجد ان نسبة الذكور الى العدد الكلي للسكان في تعداد سنة ١٩٦٦ بلغت ٥١% في القاهرة وفي المحافظات الحضرية (١) في حين انها كانت ٥٠% فقط في جملة الجمهورية . وفي الهند تبلغ نسبة الذكور ٦٠% من عدد السكان في اكبر اربعة مدن في حين انها تبلغ ٤١% في الهند كلها (٢) وقد يتسبب هذا في ظهور تشرد الأحداث Juvenile delinquency وفي انتشار السرقة والنشل . . الخ مما يزيد من تكلفه خدمات البوليس والعدالة والذي يتسبب بدوره في استقطاع جزء من الموارد التي يمكن تخصيصها للتنمية الاقتصادية لتغطيه هذه التكلفة الجديدة .

(١) المحافظات الحضرية تشمل محافظات القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس حسب تعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

(٢) William H. Knowles, "Discussion on urbanization and Industrialization of the Labor force in a Developing Economy", American Economic Review, XLV, No. 2 (May 1955). pp. 188 - 190.

ومما يستحق الذكر أيضا أن المدن قد تحقق معدلات تنميه منخفضه حيث أنها قد تجول استخدام الموارد من الاستثمارات الأكثر إنتاجيه الى الاستثمارات الأقل إنتاجيه لان سكان المدن بطبيعتهم اقرب الى مواقع العمل السياسى واتخاذ القرارات وحين تسوء الأحوال المعيشيه فى المدن الكبرى فان سكان هذه المدن يطالبون بنصيب اكبر من الدخل القومى لتحسين احوال المدن على حساب الريف .

" دور المدن في التنمية الاقتصادية للبلدان المتخلفة " (١)

هناك اعتقاد عام بأن نمو السكان في المناطق الحضرية والمراكز الصناعية يعتبر عاملاً أساسياً وضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك عن طريق التصنيع أو عن طريق استخراج وتصنيع الموارد التعدينية أو عن طريق تطوير ورفع كفاية قطاع الزراعة ويعتقد كذلك أنه إذا رغبت حكومة ما في تحقيق النمو الاقتصادي فلا بد لها من مواجهته عواقب تجمع السكان في المناطق الحضرية المحددة . وبالرغم من أن كثيراً من المدن لا تعتبر عن وجود تنمية اقتصادية إلا أن كثيراً من المدن التي نشأت في العالم تاريخياً كمراكز للعبادة أو كمراكز اجتماعية أو كمراكز إدارية نمت بدرجة عالية نتيجة للتقدم الاقتصادي في القرن الحالى .

وهذه الاعتقادات يؤيدها كثير من الأفراد خاصة عندما يبدأ التفكير في التصنيع كوسيلة أو كآداة للتنمية الاقتصادية فيتبادر إلى الذهن مباشرة أن التصنيع لابد أن يعنى زيادة التحضر في العادة نجد أن آثار التحضر لا تدرس بالعمق ولا بالدرجة الكافية لظهور عواقب هذا التحضر .

ويمكن في دراسة العلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية أن نتعرض لعدة نواحي هامة فدراسة هذه العلاقة تتيح لنا فرصة اختبار فروض نظرية الموقع أو التوطن Location فموقع المدن الجديد يمكن أن يخطط على اسم سليمه ويمكن حينئذ أن تطبق نتائج نظرية الموقع لإيجاد شبكة من المواقع الحضرية في المناطق الجديدة من البلاد القديمة أو في البلاد الحديثه عموماً .

(1) See Bert F. Hoselitz, Sociological Aspects of Economic Growth (New York: The Free Press 1960).

كما انه من المعروف ان أحد الجوانب الهامة للقيام بالتنمية الاقتصادية تقع في تحديد الظروف والشروط التي تسمح للموارد البشرية بالقيام بالمهام الانتاجية التي يتعرض لها المجتمع في محاوله تنميه نفسه اقتصاديا . وفي الدول المتخلفه المتعرضه للضغط السكاني نجد عادة ان هناك نوعا من الثقة بامكانيه الحصول على عنصر العمل بتكلفه قليله من المناطق الزراعيه والتي تزيد نسبه البطاله المقنعه والعماله الغير كامله فيها ولكن نجد ان بعض النقص يظهر دائما عند محاوله هذه البلاد في الحصول على عدد من العمال الفنيين للعمل في وظائف اكثر تعقيدا . ويرغم ان العمال اكثر توفرا وأقل تكلفه في المناطق الريفيه عنهم في المدن او المناطق الحضرية من وجهه نظر التخصيص الكفؤ للموارد الا انه عادة نجد ان اكثر المناطق ملائمه لانشاء المصانع الجديده هي المناطق الحضرية حيث انها المناطق التي يتركز فيها العمال الملائمين للعمل في الصناعات . فالمدينه — من وجهه نظر العامل — تتيج له فرض التنقل من عمل الى آخر وعادة في نفس المهنة . ومن وجهه نظر المسئول عن التصنيع (سواء صاحب رأس المال الخاص او الدوله) فان انشاء الصناعات في المواقع الحضرية توفر عليه ضروره اختيار عماله من بين جموع الزراعيين الغير متعودين على أنظمة العمل الصناعي وانماط معيشته ولان المدن توفر عليه في العاده بناء مساكن لهؤلاء العمال ومدتهم بالخدمات الضرورية اللازمه . كذلك فان المدن تعطيه الفرصه في انتقاء العمال من بين جموع الباحثين من عمل صناعي (او عمل غير زراعي بصفه عامه) كما ان المدينه تجعل من الممكن الحصول على نوع أفضل من العمال Better Quality عن طريق رفع الاجور الممنوحه لهم عن مستوياتها في الاعمال الأخرى المتوفره في المدينه .

وببساطه فان المدينه او المكان الحضري يتوفر فيه العمال اللذين وضعوا نصب اعينهم العمل بالصناعه فقط وبهذا فهم لن يكونوا دائما تحت تأثير الرغبه في العوده الى الأرض أو الى الزراعه بصفه عامه مما يجعل عنصر العمل اكثر ملائمه للتصنيع ومتطلباته من ناحيه العلاقات الغير شخصيه والتخصص المهني . الخ حيث ان العمل يكون متوجها الى اعتباره

العنصر الاساسى وحيث يكون توزيع العمل غير متأثرا - بصفه عامه - بالعلاقات الشخصيه او بالمركز الاجتماعى وعموما يكون هذا التوزيع غير متأثرا بالمتغيرات والعوامل الغير اقتصاديه السائده فى المناطق الريفيه مما يزيد من حسن تخصيص الموارد الانسانيه .

وبالاضافه الى هذا فان المدن - خاصه المدن الكبرى - يتوفر فيها عدد كبير من العمال المتخصصين تخصصات مختلفه ومتنوعه مما يقلل من فرصه حدوث نقص فى بعض المهارات التى قد تكون مطلوبه فى العمل الصناعى كاصلاح الآلات مثلا) .

وكل هذه العوامل تظهر سبب وجود عدد قليل من المدن تتركز فيها الصناعات فى الدوله المتخلفه وكذلك تظهر لنا أسباب نمو بعض هذه المدن بصورة كبيره جدا كما تظهر أيضا أسباب تميز البلاد المتخلفه البادئه فى التصنيع بوجود أقاليم زراعيه كبيره جدا المحتويه على عدد قليل من " الجزر الصناعيه " كل هذه العوامل تزيد من الفروق الموجوده بين الريف وبين المدن حتى انه يكون من الجائز القول بأن المدن تعكس نوعا آخر من العلاقات الانسانيه (الدين - القيم - التقاليد - العادات) غير النوع الموجود فى الاقاليم الزراعيه . وهنا يظهر سؤال هام جدا .

الى اى مدى يمكن اعتبار المدن فى البلاد المتخلفه مركبه أو أداء لتغير القيم والمعتقدات السائده فى المجتمع وجعلها أكثر قابله لقبول متطلبات وتحديات النمو الاقتصادى ، والاجابه على هذا السؤال تكون غايه فى الأهميه حيث انه من المعروف ان العوامل الأساسيه التى تعوق التنميه الاقتصاديه تقع فى سياده الطريق التقليدييه Traditionalism فى التفكير والتصرفات الاجتماعيه لمعظم ابناء المجتمع بالرغم من وجود الرغبه فى تحسين الأحوال الاقتصاديه .

والى هذا الحد كان تحليلنا لعملية التحضر منصبا على كون التحضر عملية يحركها التصنيع فقط . ولكن ليس هذا هو الواقع . فرغم ان هناك ارتباط مرتفع High Correlation بين التصنيع والتحضر الا ان نمو وتطور المدن لا يكون معتمدا على انشاء الصناعات وكذلك فانه ليس من الضروري ان تتوطن كل الصناعات فى المدن حتى تزدهر اقتصاديا . فمن الناحية التاريخية كانت المدن تنشأ بجوار المراكز العلمية كذلك كانت المدن تنشأ حتى تعمل كمراكز للمنشآت والمنظمات الحكومية والادارية او كمراكز للعبادة وانتشار المعرفة .

وفى الحقيقة كان أثر هذه المدن فى سيادة الدول اكبر بكثير من الأثر الممكن قياسه عن طريق عدد السكان . ونجد مثلا ان ابن خلدون فى كتاباته فى القرن الرابع عشر^(١) يذكر ان المدينة كمركز للحكومة المركزية او الحكومات تظهر انماطا اقتصادية تختلف كثيرا عن الأنماط التى يظهرها الريف . فحيث ان حصيلة الضرائب تجمع وتتراكم فى المدن وحيث ان المهام الحكومية والتعليمية تركز فيها فان انماطا جديدة من الطلب تظهر فى تلك المدن مما يؤثر بدوره فى أنماط الانتاج والعرض مما يحدث فردا اقتصاديه ضخمه بـ بين المدن والريف المحيط بها .

ويلاحظان النمو المتزايد والسريع فى عدد سكان المدن عن طريق الهجرة اليها يؤثر كثيرا فى الحياة المعيشية فى المدن فالفق والجريمة والنقص فى المساكن ونقص وسائل الترفيه وارتفاع نسبة الاحياء المتدهورة Slums تنتشر حاليا فى المدن الكبرى عامه وفى المدن الكبرى للبلاد المتخلفه على وجه الخصوص .

وفى النطاق التقليدى لتحليل التكلفة والعائد Benefit-Cost Analysis فان التكلفة التى لا يمكن قياسها كيا - فى صورته عدم التنظيم الاجتماعى للمدن - تكون كبيره ولهذا يجب ان تحتوى المدن على ميزات اكبر سواء امكن قياس هذه الميزات كيا او لم يمكن قياسها حتى تساهم المدن ايجابيا فى اعطاء دفعة للنمو الاقتصادى القومى

ومن الجائز أن يثبت مع مرور الوقت أن عليه التحضر تسير في الجمهورية العربية المتحدة بأسرع مما يجب وبأن سكان الحضر يتركزون في عدد قليل من المدن ولكن من ناحية أخرى قد يثبت بمرور الوقت أهمية هذه العملية في تحويل العلاقات الاجتماعية بين السكان إلى وجهتها الملائمة للنمو الاقتصادي خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن مستويات ونوعية التعليم تكون ذات أهمية بالغه في الانجاز الاقتصادي Economic Performance للدول النامية وبأن مستويات ونوعية التعليم تكون عادة أفضل في المدن خاصة في المدن الرئيسية عنها في الريف فبالرغم من أن هذه المدن تسبب تكلفه اجتماعيه كبيره لكبر حجمها إلا أنها أيضا تسبب حدوث تغييرات أكثر أثرا من ناحية النمو الاقتصادي وهي التغييرات في العلاقات الاجتماعية وتوجيهها وجهه أكثر ملائمة للنهوض الاقتصادي .

ففي المدن الرئيسية نجد أن السياسات الحكوميه تتحدد وتتركز فيها عادة معاهد الدراسات العليا ومعاهد التعليم العالي على العموم كذلك نجد أن تجديد وتحسين التكنولوجيا يبدأ عادة في هذه المدن . فضلا عن ذلك فإن اتصال هذه المدن الكبرى بالأسواق الخارجيه السلعيه والفكريه وتخلص سكانها من عدد من طرق التفكير التقليديه كل هذا يظهر الطاقات الكامنه للمدن على العمل كأداة تعمل من خلالها مجهودات التنمية للوصول إلى مستويات اعلا من الرفاهيه الاقتصاديه للسكان .

وقد بلغت نسبه عدد سكان الحضر في تعداد ١٩٦٠ في الجمهوريه العربيه المتحده إلى عدد السكان الكلى ٣٧,٧% في حين أن نسبه العمال الصناعيين بلغت اقل من هذا من مجموع العمال الكلى في ج ٥٠م .

وهذه الحقيقة تشير الى عدد من النقط الهامة التي يجب اخذها في الاعتبار .
اولا : ان التحضر يسبق التصنيع في ج . ع . م مما يشير الى زيادة التحضر عن مستوى تطور
الخدمات الادارية والخدمات الأخرى المرتبطة عادة بالمدن .

ثانيا : تشير هذه الحقيقة الى عدم الاتزان بين تكلفه التحضر ونمو المدن والحفاظ
على مستويات مقبولة لخدمة سكان المدين وبين قدره هؤلاء السكان على الكسب
في المدينة .

ثالثا : تشير هذه الحقيقة ايضا الى ان الهجرة الى المدن ترجع بدرجة أقل الى قوة
جذب المدن pull power من حيث كونها أكثر أفضلية - من كونها ترجع الى
قوة طرد push power الأجزاء الغير حضرية من الدولة .

ومن المعروف ان هذه القوى الطاردة للريف ترجع أساسا الى عدم قدره على اكتساب
المعيشه هناك خاصة وأن الضغط السكاني يتزايد بسرعة على مساحة الأرض المحدودة مما
يقلل من قدره هذه الرقعة على توفير سبل المعيشه للأعداد المتزايدة من الشباب الريفى
فيكون السبيل الوحيد امام هؤلاء الشبان لاكتساب معيشتهم الهجرة الى المناطق الحضرية .
كل هذه العوامل تشير الى أهمية التخطيط الاقليمي وأهميه العمل على الأخذ به في اعداد
الخطه القومية الشاملة خاصة من ناحية تقدير المواقع Location لمختلف الأنشطة
الاقتصادية بمعنى اننا يجب ان ندخل البعد المكاني في الاعتبار عند اعداد الخطه القومية
والا تكون معدلات تراكم رأس المال ومعاملات التطور التكنولوجى هي العوامل المأخوذة في
الاعتبار فقط .

ويمكن في هذا المجال أن نشير الى اهمية تشجيع الصناعات الصغيرة cottage industries
خارج المدن الكبرى وكذا تشجيع عليه اقامة المصانع الأكبر حجما في مناطق مختلفه خارج
المدن الكبرى .

دور التخطيط الاقليمي في الحد من الهجرة الى المدن الكبرى :

يمكن ان يساهم التخطيط الاقليمي في عكس تيار الهجرة من الريف الى المدن خاصة المدن الكبرى - او على الاقل يمكن الحد من هذا التيار عن طريق اتخاذ القرارات والخطوات التنفيذية التي تأخذ في اعتبارها العوامل المسببة لهذه الهجرة وعن طريق محاوله تقليل الفوارق المعيشيه بين الاقاليم المختلفه وبين المدن والريف في الاقليم الواحد . فلا يوجد سبب قوى يدفعنا الى الاعتقاد بأن هذه الهجرة ستستمر اذا روعى زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي في الريف

وفي كل بلاد العالم توجد اقاليم غنيه وأخرى فقيره . كما توجد اقاليم تنمو اقتصاديا اكثر من الاقاليم الأخرى وهي ليست با لضرورة ان تكون الأقاليم الغنيه . فاذا وضعت خطه التنميه الاقتصاديه بحيث تعطى نفس الأهميه لكل كيلو متر مربع أو اذا أنفقت كميات متساويه على كل الأفراد لكنت هذه الخطه غير اقتصاديه تماما فكل مكان له خصائص وطاقات كامنه للنمو تختلف عن الاماكن الأخرى فبعضهم توجد به معادن أو موارد مائيه أو موانى أو أراضي زراعيه خصبه . . الخ في حين أن البعض الآخر لا تتوفر فيه مثل هذه الخصائص . وعلى فرض ان كل الاقاليم في دوله ما تبدأ بكميات متساويه من الموارد فانسه يكون من الأصح ان تركز المجهودات الأوليه للتنميه الاقتصاديه في عدد قليل من الاقاليم حتى يمكن استغلال اقتصاديات التركيز الجغرافي- Economies of geographic concentration.

والوفورات الخارجيه External economies فبمجرد ان يسبق أحد الاقاليم الاقاليم الأخرى - لاي سبب من الاسباب - فانه سوف ينمو بسرعه اكبر من الاقاليم الأخرى فهو قد يمكن ان يوفر عددا من السلع والخدمات بتكلفه أقل المنتجه في ظل اقتصاديات الحجم الكبير Economies of Scale ويمكن ان يحتوى على مجموعات متشابهه ومتربطه من الاسواق والبنوك ووسائل المواصلات وخدمات الاصلاح المختلفه . . الخ كما ان المدارس والمستشفيات ومعاهد الابحاث قد تعطى خدمات اكثر تخصصا الخ فحين تجد ان جزءا من دوله معينه ينمو اسرع من بقيه أجزائها فان هذا يكون طبيعيا

من الناحية الاقتصادية كما انه طبيعي أيضا ان تكون بعض الأجزاء الأخرى آخذة في الانحدار النسبي .

فمن مصلحة الدولة المتكاملة ان تستثمر موارد ها حيث تعطى اكبر انتاجيه . وتعنى الدولة المتكاملة ان يكون لكل مواطن حقا متساويا في المشاركة في أنشطتها الاقتصادية في أى مكان او أى اقليم من أقاليم هذه الدولة . فاذا شعر الفرد الموجود في اقليم (أ) بان مدخراته قد تعطى انتاجيه اعلا اذا استثمرت في اقليم ب فيجب أن يسمح لهذا الفرد باستثمارها هناك سواء كانت عن طريق العمل في اقليم ب او التجاره فيه بدون وجود موانع خاصه وبأن يكون له الحق في الاستمتاع بما يحويه اقليم ب من خدمات (مدارس ومستشفيات ... الخ) والستى ستمول من الضرائب المجموعه من العمليات الاقتصادية التى تجرى في هذا الاقليم .

ويلاحظ ان علينا ان نكون اغنى المناطق ذات الطاقات الكامنه على التنمية مستقبلا فقد تكون بعض الاقاليم فقيره بسبب اهمالها في الماضى ويمكن اذا اعطيت الاهتمام اللازم ان تنمو بسرعه كبيره بحيث تبرر تحويل الموارد القوميـه اليها تبريرا اقتصاديا . ومهمه تحديد الاقاليم المتخلفه ذات الطاقات الكامنه على النمو السريع وفصلها عن الاقاليم المتخلفه الأخرى والتي لا توجد بها مثل هذه الطاقات يمكن ان تتم في مرحله اوليه وبصوره مبدئيه عن طريق فصل العوامل الاقتصادية عن بقيه العوامل ثم تحديد الاقاليم التى تحتوى بوضوح على الخواص الاقتصادية المرغوبه ثم التركيز عليها في محاولات التنميه . وهنا تجدر الاشاره الى ان بقيه أقاليم الدولة يجب الا تهمل بصفه مطلقه ولكن يجب العناية بمشروعات الاساس فيها Infrastructure Projects اذا لم يكن لاغراض اقتصاديه فللاغراض والاهداف الاجتماعيه والسياسيه .

القوى الموازنه لنمو الاقاليم :

يلاحظ ان قوى اقتصاديات الحجم Economies of Scale تعمل على تركيز السكان ولكنها في نفس الوقت لا تعمل على تركيز كل سكان دولة ما في مدينة واحدة . والسبب في هذا هو وجود ظاهرة لا اقتصاديات الحجم Diseconomies of Scale والتي تتزايد عدد السكان حتى تصل الى مرحلة تعادل فيها اقتصاديات الحجم . وهكذا يمكن ملاحظه ان النمو مرغوب ولكن الى حد معين وليس بصفه مطلقه كذلك نلاحظ ان اقتصاديات الحجم تتناقض في بعض المدن اسرع من تناقضها في البعض الآخر وهكذا تتكون الصوره النهائيه من مجموعه من المدن المختلفه الاحجام .

ويعتقد بعض الاحصائيون في وجود انماط منتظمه لهذه الصوره أهمها الاعتقاد بأن توزيع سكان المدن في الدوله يكون عادة توزيعاً منتظماً Normal distribution في اللوغارتم :-

$$\log V = A - B \log M \quad (1)$$

حيث M عدد سكان مدينه ما

، V عدد المدن المحتويه على عدد اكبر من سكان المدينه في

، A و B ثوابت

ويمكن في هذه الحاله ان تستخدم هذه المعادله لاغراض رسم السياسه التحضيريه في الدوله بترتيب مدن الدوله حسب حجم سكانها وهذا سيؤدي الى معرفه ما اذا كان توزيع السكان يتبع طريقه " التوزيع المنتظم " من عدمه .

(1) H.W.Singer: " The courbe des populations: A Parallel to Pareto's Law, Economic-Journal, (June, 1936).

وفي المجتمع النظري الذي تسوده المنافسة الحرة الكاملة Perfect Competition تعكس الاسعار التكلفة الاجتماعية الحقيقية ولهذا فانه لا يمكن للمدينة او للاقليم ان تتخطى الحجم الأمثل بالتعريف الاقتصادي . فكلما ازداد عدد السكان تناقص الغلة الحدية للموارد . فترتفع الايجارات وكذلك تزيد تكلفه امداد المدينة بالطعام والمياه بالضروريات الأخرى بتزايد بعد المسافات التي تمت هذه المدينة باحتياجاتها وتتزايد تكلفه الانتقال الى العمل وتزدحم طرق وشوارع المدينة وكذا تزدحم وسائل مواصلاتها وخدماتها الأخرى وترتفع تكلفه المعيشه فيها وينعكس هذا في الأجور وهكذا فبرغم وجود وفورات التركيز الا ان المدينة تصبح ذات تكلفه اكبر لمن يوجد فيها فتخرج منها بعض الصناعات والأنشطة الاقتصادية ويظل البعض الآخر بعيدا عنها

وفي هذا المجتمع النظري حيث يعمل الجهاز السعري Price mechanism بحريه تامه تظل هذه الحركه في عمل مستمر حتى يحدث نوعا من التوازن تحتوى فيه المدينة فقط على الصناعات والأنشطة الاقتصادية التي توجد لها ميزات خاصه تفوق زياده تكلفه العمل والأرض وازدحام الخدمات . وبهذا فان تعداد المدينة يكبر حتى درجة معينه ثم يستقر Stabilize وتبدأ المناطق الأخرى ذات التكلفة الأقل في النمو .

ولكن هذه المنافسة الحرة الكاملة لا توجد في الحياه العمليه وبخاصه في الدول الناميه فجهاز السعر لا يعمل بحريه تامه كما ان الايجارات تكون عادة محدده ولايسمح لها بالارتفاع عن مستويات معينه كما ان تكلفه النقل والانتقال لايسمح لها بالمرونه الكافيه لتعكس التكلفة الحقيقيه حسب طول المسافه المقطوعه كذلك فان عبيء تكلفه انشاء الطرق يقع على الحكومه المركزيه وليس على عاتق المدينة نفسها . كما ان الصناعات التي تنشأ

في المدن او في المناطق المتاخمة لها تكون عادة تحت حماية الحكومة او القطاع العام خاصة اذا كانت من الصناعات الكبيرة وبهذا فان اسعار منتجاتها تكون محددة مركزيا وهذه الاسعار عادة لاتعكس التكلفة الاجتماعية الحقيقية والتي تنشأ من توطين هذه الصناعات الجديدة مثل زيادة الازدحام وزيادة ازمة المساكن والقبول في المدارس... الخ وهذا يمكن لهذه الصناعات الجديدة تحقيق ربح اقتصادي من ناحية المنشأة

from the firms view-point ولكن من وجهة النظر الاجتماعية Social point of view قد لاتحقق هذه الصناعات ربحا حقيقيا في هذا الموقع .

وبهذا فان حوافز الصناعات الجديدة في التوطن خارج المدن في الاقاليم الأخرى تقل جدا او تنعدم وتتوطن الصناعات الجديدة في الاماكن المزدحمة لاستغلال وفورات التركيز ولوجود السوق الملائم لتصرف منتجاتها حيث ان التكلفة التي تتحملها اقل من التكلفة الاجتماعية الحقيقية لمنتجاتها فيترايد التزاحم وآثار الالاقتصاديات الحجميه وتظل المشكلة بدون حل حيث ان القوى المشجعه على النمو تظل عامله في حين ان القوى المشجعه على التوازن الاقليمي تكون ممنوحيه من العمل وهكذا يتزايد عدد سكان المدن بدرجة اكبر بكثير من حجمها الاقتصادي الأمثل على حساب نمو الاقاليم الأخرى والتي يكون استثمار الموارد فيها اكثر انتاجيه من الناحيه الاقتصاديه .

وعلى وجه العموم فاننا نجد معظم الدول الناميه في العالم تشكو من الانفجار السكاني في المدن او في بعض الاقاليم وازدياد نموها على حساب الاقاليم الأخرى ولكن في الوقت ذاته نجد ان الوسائل المتبعه لتقليل الضرر الواقع على سكان المدن تعمل في اتجاه يجعل المشكله اكثر تعقيدا ولايساعد على حلها .

وبالاضافه الى عدم حريه الجهاز السعري في العمل يجب اضاافه عامل آخر يزيد من تعقيد المشكله وهو القوانين والقرارات الحكوميه والتي تتحيز في كثير من الاحوال تجاه تفضيلي مراكز التجمعات السكانيه الحاليه خاصه من ناحيه تخصيص الموارد لانشاء خدمات جديده في هذه المراكز لانشاء الطرق ومد شبكات المياه والمجارى ووسائل المواصلات الأخرى وانشاء المدارس والمستشفيات . . . الخ ورغم عدم امكانيه العدول عن هذه الطريقه التقليديه في توزيع الموارد بين الاقاليم الا ان اسلوب التطبيق الاشتراكي يجعل مهمه الاجهزه المركزيه اكثر سهوله في توضيح حقائق الموقف الاقتصادي لصالح المواطنين جميعا وفي صالح التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه للدوله كلها بأن اعاده توزيع الموارد بين الاقاليم حتى تحقق نمو اكثر توازنا من الناحيه الاقليميه واكثر قدره على مداومته هذا النمو وتحقيق معدلات اكبر لنمو اقتصاديات الدوله كلها .

وهنا تجدر الاشاره الى دور المخططين في العمليه حيث يجب عليهم اتخاذ طريق وسط بين الداعين الى التركيز الشديد للاستثمارات وتخصيص الموارد عامه لنمو المدن والاقاليم الحضرية لشد هاهتمامهم بالاحوال المعيشيه المتدهوره في المدن وبين الداعين الى ايجاد توازن مطلق في توزيع الموارد (خاصه في توطين الصناعات) بين الاقاليم المختلفه لتحسين احوال هذه الاقاليم متجاهلين بذلك الوفورات الضخمه للتركيز الصناعى ويرى بعض المهتمين بأمور الحضرة في الدول الناميه ان ينظر المستولون بحذر الى كل المشروعات المقترحه في المدن التى يسكنها اكثر من ٥٠٠ الف نسمة^(١) . حيث ان معظم

(1)

W.Arthur Lewis, Development Planning: The Essentials of economic policy, (New York: Harper & Row, 1966) P.73.

يجب ملاحظه ان هذه التقديرات اجتهاديه ولا تستند على اساس تحليل علمي سليم حيث ان الظروف الاجتماعيه والثقافيه والاقتصاديه والسياسيه تختلف من بلد لآخر .

اقتصاديات ووفورات التركيز تكون قد استهلكت وحيث يبدأ السكان في الشعور بالاقتصاديات الحجم الكبير . كذلك يجب على المخطط ان يقاوم الاتجاه المنادي ببناء مستشفى ومدرسه ثانويه في كل قرية حيث انها تكون غير اقتصاديه في هذا التوزيع بل يجب العمل على انشاء مجتمعات سكانيه في حدود من ٥ الاف الى ٥٠ الف نسمة تتجمع فيها الخدمات وتشجع فيها الاستثمارات فتشجع السكان على البناء فيها وعدم النزوح الى المدن الكبرى . ويجب على الاقل ضمان توفر الأساس Infrastructure في مثل هذه التجمعات كالكهرباء والمياه العذبة والمواصلات والمدارس الثانويه والمستشفيات ووسائل الترفيه . الخ . كذلك يجب تشجيع الصناعات على التوطن في مثل هذه التجمعات اما عن طريق توطين صناعات القطاع العام هناك او عن طريق توفير الحوافز لصناعات القطاع الخاص كتوفير القروض أو الاعفاء من جزء من الضرائب لفترة محددة او باى طريقه أخرى . كذلك يجب ان تتأكد وزارة الاسكان من توفير المساكن بهذه التجمعات وان تهتم الهيئات المشرفه على التعليم بتركيز المعاهد والمدارس الفنيه ومراكز التدريب المهني في هذه التجمعات (ويلاحظ ان فكره الجامعات الاقليميه الموجوده حاليا في الجمهوريه العربيه هي خطوه في الطريق الصحيح من ناحيه التوازن الاقليمى) .

ويلاحظ ان كثيرا من الصناعات تلائم مثل هذه التجمعات ومن الواضح ان مثل هذه الصناعات يجب الا تكون من الصناعات المعتمده أساسا على السوق كصناعات خدمه السيارات او الانشاءات او من الصناعات المعتمده أساسا على توفر المواد الخام كصناعات التعدين كذلك يجب مراعاة ان تكون بعض الصناعات من الصناعات الاساسيه Basic Industries (وهى الصناعات التصديرية وليست بالضروره ان تكون منتجها للسلع بل يمكن أن تصدر الخدمات) وان يكون بعضها الآخر من الصناعات الاستخداميه Service Industries

(وهى التى توجه معظم اهتمامها لخدمه السوق المحليه) حتى يمكن لهذه المراكز السكانيه ان تظل فى حاله نمو مستمر وحتى لا يحدث فقدان للأصول الموجوده فيها عن طريق استيراد معظم احتياجاتها (من خارج الاقليم) بدون ان تستطيع تجميع الموارد اللازمه عن طريق التصدير (الى خارج الاقليم) .

وكما سبق الذكر فان الاسباب التى قد تعوق مثل هذا الاسلوب هى فى أغلبها اسباب سياسيه وليست اسباب اقتصاديه ولهذا فيجب ان تراعى القدره السياسيه على تبنيها وتنفيذها فى ايه دوله من الدول . كذلك يجب ملاحظه ان مهمه المخطط تكون أسهل بكثير عندما يكون القرار المطلوب متعلقا بتوطين مصانع جديده عما اذا كان القرار متعلقا بإنشاء مستشفى او مدرسه أو أى مؤسسه من مؤسسات الخدمه العامه . فالمصنع له تكلفه وله عائد يمكن حسابهما ويمكن تقدير أرباحه المصنع اذا استوطن فى اقليم أو فى اقليم ب (رغم بعض الاعتراضات التى قد تظهر فى صوره عوامل اجتماعيه) اما اذا كان القرار متعلقا بمؤسسات الخدمه العامه فان الأرقام فى معظم الأحوال تكون إما قاصره واما لا توجد كليه .

وفى هذا المجال يجب أن يظهر مبدأ الجهود الذاتيه للاقاليم وأجزاءها المختلفه من مدن وقرى ويجب ألا يقع عائق التنمية كله فى هذه الحاله على عاتق الحكومه المركزيه فقط ، حيث أن هذا الأسلوب يؤخذ به فى معظم الدول الناميه رغم كونه أحد مخلفات العهود الاستعماريه حيث كانت السلطات الاجنبيه المركزيه الحاكمه تتدخل فى كل القرارات التى تمس المسائل الاقتصاديه ومن أهمها جمع الضرائب وتحديد الميزانيات لأجزاء الدوله المختلفه لضمان توفر السلطه لها على ابناء الدوله .

ضمانات التوازن الاقليمي :

لضمان توازن الخطط القومية الشاملة من ناحية البعد المكاني للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية يجب ان يشتمل الخطط على جداول توزيع المشروعات حسب مواقعها الجغرافية سواء في ذلك المشروعات المنفذة فعلاً أو المشروعات المقترحة . ويجب ان توجه أجهزة الاحصاء وجمع البيانات الى تجميع البيانات اللازمة لإنشاء مثل هذه الجداول كبيانات الدخل القومي موزعة على المستوى الاقليمي وبيانات الدخل الاقليمي ومتوسط دخل الفرد في كل اقليم والناتج الاقليمي وعدد السكان بكل اقليم وتوزيعهم حسب فئات الدخل وحسب الأنشطة الاقتصادية . . . الخ .

وتبدأ هذه الجداول عن طريق اظهار التوزيع القائم فعلاً للدخل وعدد السكان بين الاقاليم كما يظهر في جدول () التالي لدولة افريقيا

جدول رقم (٦)
التوزيع الاقليمي في سنة الاساس (صفر)

مجموع الاقال	
--------------	--

ويظهر من الجدول السابق ان فروقا شاسعة توجد بين الأقاليم فالانتاج الفردى أى نصيب الفرد من الانتاج الاقليمى ($\frac{\text{الانتاج}}{\text{عدد السكان}}$) فى اقليم أضعف قيمة الانتاج الفردى فى اقليم د حيث يظهر من الجدول ان محاولات التنمية فيه كانت إما محدوده جدا او منعدمه حيث يعمل ٨٤ ٪ من سكانه بالزراعه ومقارنة بيانات هذا الجدول ببيانات عن الاعوام السابقة يمكن التعرف على زيادة او نقص الفروق بين الاقاليم بمرور الزمن وهكذا يمكن اتخاذ ما يلزم من قرارات فى ضوء معلومات حديثه وصحيحة بسد لا من اتخاذها فى ضوء الظواهر والانطباعات الشخصيه وحتى يمكن مقاومه الاتجاه الذى تركيز محاولات التنميه فى أقاليم معينه على حساب الأقاليم الأخرى .

ويلاحظ ان بعض الفروق بين الاقاليم ويمكن التغلب عليها بطرق بسيطة نسبيا كخلق فرص جديده للعمل كمشروعات انشاء الطرق والتعليم وانشاء مشروعات الاساس Infrastructure ولكن هناك ايضا بعض الفروق التى لابد من وجودها بين الاقاليم لخدمه التنميه الاقتصاديه الشامله — ومثال ذلك الحاله التى تكون الموارد فيها محدود جدا فيكون من الأفضل تركيز مجهودات التنميه فى المناطق التى لها اكبر ميزه نسبيه وتؤجل محاولات تقريب الفوارق بين الاقاليم الى مراحل متأخره من التنميه حين تزداد هذه الموارد .

والآن لنفترض ان قرارات سياسيه قد اتخذت وكانت هذه القرارات كما يلى :

أ (تقليل الفروق الموجوده بين ناتج اقليم أ ، ناتج اقليم ب وهما الاقليمين الاحسن حالا عن طريق تخصيص كميه اكبر من الموارد الصناعيه لاقليم ب ويكون هـذا عن طريق انشاء مشروعات الاساس وعن طريق الترخيص بها واجراء التحسينات الخ .

ب) لا تخصص نسبة أكبر من الموارد الصناعيه أو مشن الاستثمارات الزراعيه في الخطة الحاليه لكل من اقليم ج ، ه ، د وعلى ذلك تقوم هيئه التخطيط بتنفيذ هذه القرارات السياسيه ولا بد لها عند اعداد الخطة المستقبليه أن تخصص لأقليم ج ، د نسبة أكبر من الاستثمارات لانشاء مشروعات الاساس .

وهنا يجب انشاء جدول جديد يظهر الأثر المتوقع لهذه القرارات في توزيع الناتج وفي توزيع السكان في نهايه الفتره (السنه ١٠) والمتوقع ان يحتوى اقليم ب على أكبر نسبة من زياده السكان ومن زياده الناتج الاقليمى للفرد *Per capita output* (ويلاحظ ان الجدول لا يظهر اثر هذه القرارات على الدخل حيث انه يتأثر بمستوى الاسعار للمنتجات الصناعيه بالنسبه للأسعار المنتجات الزراعيه . فاذا انخفض مستوى اسعار المنتجات الصناعيه النسبى نشأ عن هذا زياده الدخل الحقيقى للزراعيين حتى اذا كان مستوى انتاجهم ثابتا) .

ويظهر الجدول التالى نتيجه القرارات التى اتخذت في بدايه الخطه .

١٠٠٠
جدول رقم (٧)
جدول التوزيع الاقليمي في سنه (١٠)

الاقليم	ا	ب	ج	د	مجموع الاقاليم
الصناعة والقطاع	القيمة المضافة السكان	القيمة المضافة السكان	القيمة المضافة السكان	القيمة المضافة السكان	القيمة المضافة السكان
الزراعة	١١٢	٢١٢	١٣٧	١٥٩	٦٢٠
الصناعة	١١٤	٦٩	٢٥٢	٢٤٨	٧٩٠
القوى المحركة	٥	٥	٣	٢	١٥
الانشاءات	٥٩	٤٢	١١	١١	١٢٣
المواصلات	٣٩	٣٠	٣١	١١	٣٤
الحكومة	٥٤	٢٨	١٦	١٥	١١٣
الخدمات	١٣٨	٩١	٣١	٢٧	٨٧
الايجارات	١٩	١٦	٣	١٨	٤٢
القيمة المضافة السكان	٥٤٠	٤٩٣	١١٣	٣٣٤	١٥١٠
نسب الفرد	١٧١	١٢٣	٩٧	٨١	١٢٠

يظهر الجدول السابق النتائج المتوقعة للقرارات التي اتخذت بشأن اعاده تنظيم التوازن الاقليمي في سنة الأساس . ومن هذه النتائج زيادة الناتج الاقليمي للفرد بمقدار ١٩% في اقليم أ ، ٢٣% في اقليم ب ، ١٧% في اقليم ج ، ١٦% في اقليم د . وهكذا نرى ان اقليم ج ، د لازالا متخلفين عن أ ، ب في الانتاج ولكن نجدا ايضا ان مشروعات الاساس فيهما تسير في طريق التحسن . فالمصروفات على المواصلات والخدمات الحكوميه والقوى المحركة زادت بنسبه ١٢٦% في هذين الاقليم في حين كانت زيادتها في أ ، ب تبلغ ٦٤% فقط في نفس الفترة .

وعن طريق توزيع الميزانيه النديه الدوله يمكن ان تسير خطوات تقليل الفوارق بين الأقاليم في طريقها المستمر على اساس سليم . كذلك فلتقليل المعارضه السياسيه لتوزيع الموارد النديه في اتجاه معين لتقليل الفوارق بين الأقاليم يمكن انشاء جدول آخر يظهر توزيع الموارد التي تحصل عليها الحكومه من كل اقليم عن طريق الضرائب أو مدخرات السكان أو القوائد الخ ويظهر كذلك مصروفات الحكومه على مشروعات التنميه في كل اقليم .

سياسات التحضر والتنميه الاقتصاديه :

قبل ان ندخل في تفصيل بعض السياسات التي قد تتبع في البلاد الناميه لمواجهه اهداف التقدم الاقتصادي ولعلاج المشاكل الناجمه عن التحضر يجب علينا ان نحلل بعض المظاهر الاقتصاديه لعملية التحضر .

وعلى وجه العموم يمكن ان نقول بأن اهم خاصيه للفرقه بين الحضر والريف من الناحيه الاقتصاديه في الدول المتخلفه هي التركيب الوظيفي الموجه ناحيه الأنشطة غير الزراعيه في المدن . فالأنشطه الاقتصاديه من الدرجه الثانيه Secondary activities كالصناعات التحوليه المختلفه Manufacturing وكذلك أنشطه الدرجه الثالثه Tertiary activities وهي المتعلقه بالخدمات تجد بيئتها عادة في المدينه .

والجدول التالي يوضح اختلاف الانماط الوظيفية في الهند •

جدول رقم (٨)

(١)
النسبة المئوية للعماله في الانشطة المختلفه في الهند سنه ٥١

المجموع	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	
٧٢	١٥	٨٤	الأنشطة الأولية
٩	٢٤	٦	انشطة الدرجة الثانية
١٩	٦١	١٠	أنشطة الدرجة الثالثة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

ونظرا لعدم توفر البيانات عن الجمهورية العربية المتحدة في الوقت الحالي فاننا نقبل هذا الجدول كممثل للوضع الموجود في الدول النامية عموما على وجه التقريب •

وكما يظهر من الجدول فان نسبة العمال المشتغلين بأنشطة الدرجة الثانية والدرجة الثالثة لازالت قليلة لقوة العمل الكلية وتزداد هذه النسبة لدرجة كبيرة جدا في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية وتظهر حقيقة أخرى من هذا الجدول وهي ان حوالي ١٥% من القوى العاملة في المدن تعمل في نطاق الأنشطة الاقتصادية الأولية مما يوجه نظرنا الى أن سكان المدن لا يكونوا بالضرورة عاملين في الصناعات والأنشطة الحضرية بالاصطلاح الدايج (أنشطة الدرجة الثانية والدرجة الثالثة) • ويمكن ان نقول انه من الوجهة الاقتصادية تكون هذه النسبة من القوى العاملة بالمدينة في حالة تحوليه transitional من أنماط المعيشة الريفية الى انماط المعيشة الحضرية وبأن العوامل المؤثرة على هذا

1) Bert F. Hoselitz, Sociological Aspects of Economic Growth
(New York: The Free press, 1960) P. 230.

التحول لا تتمثل فقط في المعيشة في المدينة ولكن تلعب العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية دورا هاما في تحويل هذه الانماط الريفية لسكان المدن الى أنماط حضرية . ويمكن ملاحظه هذا التحول ايضا عن طريق دراسة أنماط كسب الدخل وأنماط إنفاقه . مرة أخرى فان قصور البيانات تجعل من الضروري القيام بهذا التحليل بدرجة عالية من العمومية والتجديد .

فعلى وجه العموم يمكن القول بان كسب العامل في المدينة أكبر من كسب العامل في الريف وان هذا الفرق في الكسب يرجع أساسا لاختلاف المهنة التي يشتغل بها العامل في المدينة من المهنة التي يشتغل بها العامل في الريف . او يمكن التعبير عن هذا الوضع بطريقة أخرى وهو ان الخلاف بين الدخل في الريف والمدينة يعكس أساسا الخلاف في الدخل بين الزراعة والصناعة .

كذلك يمكن التعميم بان نذكر ان دخول العاملين النقدي في المدن الكبرى تكون أكبر من دخول العاملين في المدن المتوسطة الحجم والمدن الصغرى ولكن يمكن ايضا ان تعكس هذه الفروق في الدخل الخلاف بين الأنشطة والصناعات المنتشرة في كل من هذه الأماكن أكثر من أنها تعكس الخلاف بين الأجور في نفس الصناعة او النشاط .

ونظرا لكبر الدخل في المدينة عنها في الريف وحيث ان الخلافات في أنماط الادخار تكون قليلة بين المدينة والريف (خاصة بين الطبقات المتوسطة والفقيرة في المدينة وبين الريف) فيمكن القول بأن إنفاق العمال الحضريين يكون أكبر من إنفاق العمال الريفيين وهذا يمكن ان تتعشى كميته أكبر من الاعمال Business في المدينة عن الريف ويضيف الى هذا أن معظم التبادلات التي تتم في المدينة تكون عن طريق النقود في حين أن نسبة كبيرة من التعاملات قد تتم بغير هذا الطريق في الريف .

وتوجد بعض العوامل التي تقرب من فروق الدخل الحقيقي بين المدينه وبين الريف على وجه العموم (قيما عدا فئات الدخل المرتفعه وجزء من فئات الدخل المتوسطه) وهذه العوامل كالآتي :

أولا : ترتفع نسبه الإعاله في المدينه عنها في القرية ($\frac{\text{عدد التوابع}}{\text{عدد مكتسبي الدخل}}$)

او عدد التوابع لكل عائل . والسبب في هذا هو تغير التركيب العائلي المصاحب لعملية التحضر حيث يكون الرجل في معظم الاحيان هو العائل الوحيد للأسره وحيث لا توجد فرص كبيره للنساء في المشاركة في عمل الزوج كما كانت الحال في القرى (مشاركة الزوج في العمل في الحقل) وحيث ان الابناء يظلوا فتوه أطول معتمدين على عائلهم لارتفاع عدد سنوات التعليم في المدينه عن القرية عامه .

ثانيا : تكلفه المعيشه اكبر في المدينه عنها في القرية . فساكن المدينه يجب أن ينفق على وسائل المواصلات للانتقال الى عمله وكذلك ينفق على الخدمات الأخرى التي لم يكن ينفق عليها في الريف .

ثالثا : بمرور الوقت على هجرة ساكن المدينه فان انماط استهلاكه تتغير فيبدأ في استهلاك كثير

التغذية الجيدة والملبس الملائم والسكن الصحي لا تكون في متناول الكثير من سكان المدن ومن الطبيعي ان يؤثر انتشار ظاهرة الفقر في المدن على مستوى الخدمات العامة التي يمكن ان تؤدي . فاذا انخفضت الدخول الحقيقي لسكان المدينة فان قدره الحكومة على فرض الضرائب عليهم تكون بالضرورة قليلة وهنا لا تتوفر للهيئة الادارية للمدينة الموارد المالية الكافية لإنشاء الاعمال والخدمات العامة في المدينة وبهذا نجد أن قليلا من الموارد تتوفر لإنشاء أو لاصلاح الطرق ، المتنزهات العامة ، ومسائل المواصلات الداخلية الخ وبالرغم من تعويض هذا النقص في الموارد من الجهات الحكومية الاعلى (الحكومة المركزية) الا أن هذا لا يكون في العادة كافيا حيث ان الحكومة المركزية يجب ان توازن بين الانفاق على الاقاليم المختلفة في الدولة . وهكذا فاننا عادة ما نجد قصورا في مستوى تأديته هذه الخدمات في البلاد المتخلفة والنامية . كذلك نظرا لعدم الاستقلال في ميزانيه المدن المختلفة وتبعيتها لميزانيه الدولة ككل فاننا نجد أنه كلما بعدت المدينة عن العاصمة كلما انخفض مستوى الخدمة العامة بها عن المستوى الموجود في العاصمة وهو أحد العوامل التي تتسبب في زياده الهجرة والضغط السكاني على المدن الكبرى - خاصة العاصمة - ولا تستقر الهجرة في المراكز الحضرية الأخرى مما يقلل من الفائده التي قد تتسبب هذه المدن الأخرى في وجودها الى جانب تقليل اثر فائده المدن الكبرى في المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة كما سبق الذكر .

التغذية الجيدة ، والملبس الملائم والسكن الصحي لا تكون في متناول الكثير من سكان المدن ومن الطبيعي ان يؤثر انتشار ظاهرة الفقر في المدن على مستوى الخدمات العامة التي يمكن ان تؤدي . فاذا انخفضت الدخول الحقيقية لس

وتبدأ الدراسة على أساس منطقي هو أن سكان الدول ذات التركيب الاجتماعي المختلف وذات المستويات التعليمية المختلفة يستعملون وسائل مختلفه من وسائل الاتصالات (الاذاعة - الصحف - السينما - التلفزيون ... الخ) ووجدت الدراسة ان

فمثلا يمكن اتخاذ التعليم كدليل Index على المهارات المرتبطة به كالمهارات الفنية والتدريب على الاعمال الاداريه وما شابه ذلك .

ونظرا لعدم توفر البيانات المتعلقة بهذا الموضوع على المستوى الاقليمي فانه من الممكن اجراء بعض الاستنباطات المنطقية . فيمكن مثلا الافتراض بان الاختلافات الموجودة بين الدول ذات الدرجات المختلفه من التحضر تكون مشابهه للاختلافات الموجوده بين اقاليم الدوله الواحده ذات الدرجات المختلفه من التحضر . ومن الطبيعي ان نتوقع ان تكون درجه التشابه اكبر في البلاد الحديثه العهد بالتصنيع حيث توجد اختلافات اقتصاديه واجتماعيه هيكلية واضحه بين الاقاليم الحضريه والريفية .

ومن نتائج دراسه Lerner يمكن القول بان زياده التحضر في ج .ع .م ستزيد من نسبه التعليم واستخدام وسائل الاعلام ولكنها لن ترتفع بنفس نسبه زياده التحضر ولكن سبق ان قررنا بان الدوله تعاني فعلا من مشكله " زياده التحضر " over-urbanization خاصه في المدن الكبرى من ناحيه التوزيع الهيكلي للعماله فتزيد المشكله تعقيدا . والحل في هذه الحاله قد يكون بالبداء في التخطيط لنوع من الاماكن الحضريه او شبه الحضريه Quasi - urban خارج المدن الكبرى مما يزيد من التعليم وفي نفس الوقت يقلل الضغط على المدن الكبرى . أى بمعنى آخر يمكن إعادة صياغة المشكلة التي تواجهها الجمهوريه العربيه فيما يتعلق بالتحضر بالقول بان الدوله لاتعاني من زياده التحضر المطلق — مقارنا بتوزيع قوه العمل — ولكن المشكله تتعلق بغياب سلسله من المدن system of cities يوزع فيه التحضر الموجود في الدوله بطريقه أفضل .

ويتطلب التحول التدريجي نحو هذا التوزيع الأفضل للاماكن الحضريه عددا من المتطلبات أهمها تقليل الفجوه الموجوده حاليا بين المدن الكبرى (المدن الرئيسيه) وبين العدد الكبير من المدن المتوسطه والصغيره المنتشره في الدوله . ولكن بما أن هذه المدن المتوسطه والصغيره تحتاج الى قاعده اقتصاديه — تعيش منها وتنمو عليها — فمن الواضح ان توزيع الانشطه الاقتصاديه من الدرجه الثانيه ومن الدرجه الثالثه يكون عاملا ضروريا لنشأة مثل هذا النظام من المدن .

ومن أفضل الاقتراحات في هذه الحالة هو تشجيع الصناعات البيئية cottage industries على النمو وكذلك تشجيع الصناعات ذات الحجم المتوسطه على الانتشار في عدد اكبر من المدن المتوسطه والصغيره . والى جانب تخفيف الضغط على المدن الرئيسيه الكبرى فان انتشار هذه الصناعات في عدد اكبر من المدن له فائده أخرى. اذ أن هذه الصناعات تكون عادة مرتبطه ببعض التطورات الأخرى مثل وسائل المواصلات والاتصالات - مصادر القوى المحركه - ووسائل التسويق . . الخ وهذه الحقائق تشير الى الاختلافات التي يعالجها ويواجهها برنامج لتصنيع الريف بهذه الطريقه عن برامج التصنيع التي تكون الصناعات فيها مركزه في مناطق محدده .

وهنا يجب ان نلاحظ أن ما اقترحنه لا يعنى بالضرورة عدم إنشاء صناعات في المدن الاساسيه الكبرى ولكن يجب بدلا من أن تكون كل الصناعات موجهه الى المدن الكبرى أن توجه المنشآت ذات الحجم الكبير الى المدن الرئيسيه وتوجه المنشآت ذات الحجم المتوسط من نفس الصناعات او من صناعات أخرى اساسا الى المدن الصغيره والمتوسطه .

وهذا يمكن تلخيص مقترحاتنا بأنه في الدول التي تعاني من زياده نسبه التضرع عن الزياده في معدلات التصنيع خاصه اذا وجدت مشكله العماله غير الكامله underemployment في المزارع واذا تواجدت الرغبه لدى السكان في تحسين احوالهم المعيشيه فانه يكون من الاصلح اتباع عدد من الخطوات المترابطه المنسقه .

في المدن التي تتمتع الى حد ما بمنفعه الاقتصاديات الخارجيه يجب ان توجه اليها الصناعات أو الأنشطة الاقتصاديه ذات الحجم الكبير Large scale Industries وأما بالنسبه لبقية أجزاء الدوله فيجب ان توجه اليها الصناعات الصغيره والمتوسطه .

ومن الطبيعي ان نتوقع بعض المشاكل التي ستواجه مثل هذا البرنامج للتصنيع .
فالمشكلة الاولى هي كيفية تصميم هذه الصناعات الصغيرة حتى لا تقوم كحل مؤقت
بأن تكون اقتصاديه في حجمها المتوسط والأتطالب بعدد ذلك بزيادة حجمها (وبالتالي
تغيير موقعها) . والمشكلة الثانيه تتعلق بكيفية تخطيط توزيع هذه الصناعات على
مختلف انحاء البلاد من جانب ومن جانب آخر بالطريقه التي تمنع من التضحيه بالميزه
النسبيه للمواقع الناتجه عن وجود الوفورات الخارجيه External economies

وحل هذه المشاكل يتعلق بالضرورة بالغرض الذي ستنشأ من أجله هذه الصناعات
الصغيرة . فاذا كان الهدف هو التغلب على مشكله العماله غير الكامله او البطاله
المقنعه في الريف او اذا كان الهدف هو زياده حجم الانتاج القومي لتقليل الواردات
او زياده الصادرات فان كل من هذه الاهداف يستلزم اتخاذ خطوات خاصه وتوقيت
معين .

وعلى أية حال فان الهدف الرئيسي من تشجيع هذه الصناعات يجب ان يكون قائما
على ان تقوم هذه الصناعات بالمساهمة الايجابيه في التنمية الاقتصاديه للدولة ككل
وللإقليم التي تستوطنه هذه الصناعات ولا يكون الهدف منها قائما على الحل الوقسي
للمشكلات التي تواجهها الاقاليم .

ومن الضروري حتى تحقق هذه البرامج أهدافها أن توضع خطه مرسومه للتحضر
في الاقاليم المختلفه وفي الدوله كلها وترفق هذه الخطه بالخطه العامه للتنميه
الاقتصاديه والاجتماعيه . وترجع أهميه القيام بمثل هذه الخطوه الى النظره المتوقعه
لنمو وزياده الضغط السكاني على المدن الكبرى في المستقبل . فاذا لم يوجد تخطيط
لعمليات انشاء مراكز حضرية جديده أو تطوير وتكبير المراكز الحضرية الموجوده فعلا
فان تكلفه التحضر لا بد وان تكون ضخمة جدا في المدى الطويل . فعن طريق
التخطيط الحضري urban planning يمكن التغلب على بعض عواقب التحضر

ومشكلة ظهور الأحياء الفقيرة المهده Slums ومما يمكن من استغلال الاتساع الحضري urban space بطريقة أفضل عما إذا كانت عليه التحضر غير مخططة . ويمكن أن يربط التخطيط الحضري مع إنشاء الخطط الإقليمية وخاصة مع إنشاء الميزانيات النقدية الإقليمية Regional capital budgets حيث توجه المصروفات النقدية طبقا للخطط الحضرية الموجودة وحتى توضع الخطط الحضرية في ظل الموارد المتاحة للميزانية الإقليمية .

ومن المهم أن نذكر أن Rosenstein - Rodan يذكر في كتاباته أن حوالي ٧٠% من المصروفات النقدية Capital outlays في الدول المتخلفة تكون موجهة إلى العمليات الغير منتجة not directly productive activities ومعظم هذه النفقات تكون في المدن، فإذا صح هذا التقدير فإن إنشاء الميزانيات الإقليمية والخطط الحضرية يكون عاملا مساعدا على إعطاء المعلومات الكافية عن أوجه طلب هذه المصروفات وكيفيه صرفها الفعلي فيستطيع المخططون في هذه الحالة أن يوجهوها أنظارهم تجاه المناطق الأخرى التي تحتاج إلى هذه المصروفات بدلا من صرفها على المدينة أو المدن الموجودة في الاقليم (أو في الدولة) مع إهمال الأجزاء الباقية . وهذا يمكن ضمان المساهمة الفعالة لأجزاء الاقليم والدولة في التنمية الاقتصادية بدلا من أن تكون هذه المساهمة الفعالة قاصره على عدد قليل من المدن أو المراكز الصناعية فقط .

تكامل الزراعة والصناعة في الاقاليم الريفية

من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في مجال التنمية الاقتصادية الشاملة موضوع تكامل الأنشطة الزراعية والأنشطة الصناعية في الاقتصاد القومي . ويوجد اتفاق عام بين المهتمين بهذا الموضوع على انه من الواجب ان تنمى هذه الأنشطة الى جوار بعضها خاصة في الدول ذات الاقتصاد المخطط . ويجدر بالذكر بان هذه التنمية المتوازنة لا تكون مهمة على المستوى القومي فقط بل ايضا يجب القيام بها على المستوى الاقليمي لتحسين الأحوال المعيشية في الاقليم نفسه وفي نفس الوقت لتسهيل تعبئته رأس المال لأغراض التنمية الصناعية في الاقتصاد القومي .

في الدول النامية التي تواجه ضغطا سكانيًا على أرضها المزروعة والتي توجد فيها عماله زائده خاصة في المناطق الريفية وجد أن عليه تعبئة هذا الفائض من العمال في قطاع الزراعة ليساهم في أغراض التنمية الاقتصادية عليه مرهقه وصعبه للغاية . وهنا قد يساهم التخطيط الاقليمي في اعطاء دفعة قوية للتنمية الاقتصادية الشاملة عن طريق تعبئة رأس المال المطلوب . فاذا لم تؤخذ برامج التصنيع بعيدا عن الاقاليم الريفية وظلت الصناعات قريبة من القطاعات الزراعية والريفية فان قدره على استخدام فائض العمل وتعبئته رأس المال تكون اسهل بكثير عما اذا وجدت مسافة كبيرة بين الزراعة والأنشطة الصناعية .

ونلاحظ ان أهمية التصنيع الريفي لا تظهر فقط في البلاد التي تواجه اعدادا كبيرة من السكان على مساحة محدودة من الأرض المزروعة ولكنها تكون أيضا ذات أهمية في البلاد الأخرى حيث ان تطور المجتمعات الزراعية يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور العمال الريفيه خاصة في الصناعة .

فازدياد الاستثمار في الأرض واتباع الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج يتسبب في تقليل الطلب على عنصر العمل - ويلاحظ أن هذا الأسلوب هو أهم الطرق المستخدمة لتحسين الانتاجية الزراعية لوحدته العمل .

ونلاحظ أن هذا التحسين في الانتاجية الزراعية وفي التطور والتنمية الزراعية يكون ممكنا فقط اذا وجدت بدائل أخرى للعمل الريفي غير الزراعة . وهذا يعني ضرورة توسيع القاعدة الاقتصادية الريفية عن طريق التصنيع . وبالإضافة إلى هذا فإن العمال الصناعيين الموجودين بداخل الأقاليم الريفية يكونوا سوقا للمنتجات الزراعية خاصة المنتجات الزراعية القابلة للتلف السريع Perishable والتي تعطى عادة عائدا مرتفعا بالنسبة لوحدته العمل في إنتاجها. ونلاحظ أهمية هذا العامل في الدول النامية التي تكون وسائل المواصلات والأسواق فيها غير منظمه بالدرجة الكافية وهكذا نجد أن نشر الصناعات في الأقاليم الريفية - مع عدم تجاهل الاقتصاديات الخارجية ووفورات الحجم الكبير السابق ذكرها - يساهم جديا في زيادة معدلات المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الأقاليم الريفية تزيد من دخل الزارعين وبالتالي تزيد من قوتهم الشرائية وبهذا يكون عاملا أساسيا في تقليل الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى .

فانتشار الصناعة في الأقاليم الريفية يوفر فرصا جديدة محليه لاستيعاب أعداد متزايدة من فائض عنصر العمل المتوفر في الزراعة وبالتالي فهو يكون عاملا هاما في تقليل رغبتهم العمال الزراعيين في الهجرة إلى المدن الكبرى بحثا عن مصادر جديدة للدخل وهو العامل الأساسي في الهجرة إلى المدن الكبرى وهكذا نجد أن مثل هذا البرنامج لنشر الصناعات بالريف يساهم في اتزان السكان في الأقاليم الريفية ويقلل من الآثار الضارة - التي سبق ذكرها - لزيادة أحجام المدن الكبرى وكما سبق الذكر أيضا فإن هذه الصناعات يجب أن توجه إلى المدن الصغيرة والمتوسطة في الأقاليم الريفية لاستغلال بعض اقتصاديات

التركيز الجغرافي ووفوراته الخارجيه ولان انتشار هذه المدن في الاقاليم الريفيه يقلل من أهميه ومقاومه المسافات الصغيره بين المدن والريف المحيط بها، وهو ما يمكن تسميته باللامركزيه القوميـه والتركيز الاقليمي .

فالثوره التكنولوجيه وبرامج التصنيع وما تسببه من رفع انتاجيه العمال وارتفاع أجورهم تدفع اعدادا متزايدة من سكان الريف الى الهجرة الى المناطق الصناعيه وهي بوضعها الحالي خارج الاقاليم الريفيه ومركزه حول المدن الكبرى .

وهنا يجب ان نتفـق قليلا ونتأمل الصوره التي يكون فيها المجتمع في مدينه حجمها عشره ملايين نسـمه او اكثر ؟ فهل من الممكن ان نعتبر مثل هذه المدن وحدات متكامله تخدم سكانها وتوفر لهم المستويات المعيشيه ومستويات الخدمه اللائقه ؟ وهل من الممكن ان تخدم هذه المدن الدوله التي تحتويها ؟ وماذا يكون من أمر التفكك الاجتماعي والاقتصادي لمثل هذه المدن ؟ وأثر ذلك على التفكك القومي الاجتماعي والاقتصادي ؟ .

وقد يثار التساؤل عن اكثر الصناعات ملائمة لنشرها في الاقاليم الريفيه ؟ ويمكن القول بأن مثل هذا التساؤل يصبح غير وارد Irrelevant طالما ان الصناعه تلائم الاطار العام للمعيشه الريفيه — على الاقل في المدى القصير — حيث ان هذه الصناعات يجب ان تكون مربحه والا تكون في احتياج دائم للمساعدـه Subsidization أو لا تكون في احتياج لهذه المساعدـه لفترة طويله مما يحتم الاتكون هذه الصناعات من الصناعات التي تتطلب تكلفه كبيره لنقل المواد الخام الى الاقاليم الموجوده بها .

ويمكن ان يبدأ برنامج نشر الصناعه في الريف من ناحيه السوق فيبدأ بتصنيع المنتجات التي يمكن ان تعطى أرباحه مثل تشجيع الانشطه الاقتصاديـه التي تخدم قطاع الزراعه ثم يوسع هذا البرنامج تدريجيا .

وهنا قد يبرز تساؤل آخر عن ماهو الاقليم التخطيطي او ماهي المواصفات الواجب توافرها في الاقليم حتى يمكن القيام بعمليات التخطيط فيه على الوجه الذي يضمن حسن استغلال الموارد والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية الشاملة ؟ .

فيحسن أن يحدد الاقليم وظيفيا functionaly بمعنى انه يجب ان يكون صغيرا للحد الذي يمكن لفريق من المخططين ان ينهضوا به وكبيرا للحد الذي يؤهله لبرامج التنمية الاقليمية الشاملة . حيث انه لا يمكن تحديد الاقليم عمليا حسب مساحه معينه او حسب عدد من السكان ولكن لابد ان يحدد حجمه وظيفيا في نطاق مختلف الاسس الاقتصادية والاجتماعيه حتى يكون وحده اقتصاديه — اجتماعيه

وكما سبق الاشاره فان التنمية الريفيه الشاملة والتنمية الاقليميه عامه لا يمكن القيام بها الا عن طريق التخطيط الاقليمي . فالاقليم هو الموقع الذي يتم فيه تحديد وتغيير الاسمى التنظيميه Institutions وهو المكان الذي يمكن ان يحدث فيه التنسيق بين التخطيط القومي وبين التخطيط المحلي . كذلك في المكان الذي يمكن ان يتم فيه التنسيق بين الزراعة والصناعه والأنشطه الاقتصادية الأخرى وهناك الكثير من الشكوك في امكانيه التنمية الشاملة للدوله كلها في غياب الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمي حيث ان الاقاليم المختلفه لها مشاكل مختلفه ولها موارد ومميزات نسبيه مختلفه وكل هذه العوامل تتطلب عناية خاصه في دراستها والتخطيط السليم لاستخدامها .

كما توجد أيضا شكوى عامه من أن المخططين يفضلون التواجد في المدن الكبرى وهذا يكونوا بعيدين عن البيئه الحقيقيه التي تحتاج الى تخطيط لتنشيط التنميه الاقتصاديه في الارحاء المختلفه والمتخلفه في الدوله . ويمكن ان يقال أن الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمي يساعد على التخلص من هذه المشكله . حيث ان ما يذهب الى الاقليم في هذه الحاله لا يكون ما قد خصص لها من استثمارات نقديه فقط بل يكون هناك عليه تخصيص للموارد بجميع انواعها من الحوافز الداخليه لسكان الاقليم الى سياده الرغبه في التنميه الاقليميه وتواجد المخططين في هذه الاقاليم اذا أخذ بأسلوب التخطيط الاقليمي . إذ أن مثل هذا العمل له جاذبيه للمتخصصين حيث ان التنميه الاقليميه تعطيمهم الشعور بالانتماء والرضا في حاله التغلب على التحديات الموجوده .

والصوره العامه التي يجب ان تكون عليها هيئات التخطيط الاقليمي يجب ألا تكون كبيره ومعقده وأن تكون خطواتها متحرره من البيروقراطيه — في الحدود المتمشيه مع الخطه القومي . ويمكن على وجه العموم ان نذكر بان حجم هذه الهيئه يجب أن يكون داله للتفصيلات التي سيتدخل التخطيط فيها ولا يجب ان يكون داله لمساحه الاقليم او لعدد سكانه . ففي الاقاليم المتخلفه وحيث لا يكون هناك داعي للدخول في تفصيلات كبيره في عمليه التخطيط في المراحل الاولى يجب ان تكون هيئه التخطيط صغيره ومكونه من عدد قليل من المسؤولين المتخصصين . أما في الاقاليم الاكثر تحضرا حيث يوجد طلب كبير ومتشاكب وفعال على الخدمات والاعمال الاقليميه فان الهيئه تكون اكبر حجما .

وأما عن تركيب هذه الهيئه فيجب ان تتكون من عدد من الخبراء في الأنظمه المختلفه . اقتصاديون - خبراء اجتماع - خبراء زراعيين - خبراء صناعيين واداريين ويجب ان يكون على رأس هذه المجموعه اخصائى أو خبير في التنميه الاقليميه الشامله حتى يكون قادرا على رؤيه كل عمليه كجزء من وحده متكامله وحتى يستطيع التنسيق بين مختلف الأنشطة المتخصصه . وحيث ان هذه الهيئه لا يمكن ان تتضمن كل الادارات او ممثلى الهيئات الموجوده في الاقاليم كالصحه والتعليم . . . الخ فان مدير هذه الهيئه الاقليميه يجب ان تعطى له السلطات الكافيه لتنسيق عمل هذه الهيئات وخدماتها في الاقليم . كذلك يجب ان تكون لهذه الهيئه التخطيطيه القدره والمرونه الكافيه للعمل المتحرر في نطاق السلطات والحدود المخصصه لها من قبل الهيئه المركزيه للتخطيط القومى واهم هذا التحرر يجب أن يكون في الاعمال الماليه حيث يجب ان يكون لهذه الهيئات من السلطات ما تستطيع به عن طريق السلطه الماليه التأثير على قرارات السكان والأنشطه الاقتصاديه في الاقليم في مختلف القطاعات بما لا يتعارض مع اطار الخطه القوميه .

وتكامل الأنشطة الصناعيه وأنشطه الخدمات مع الأنشطة الزراعيه في الاقاليم عامل ذو اهميه كبيره . فهذا التكامل واجب وهو احد السمات المميزه للتنميه الاقليميه الشامله . فانه من الممكن التغلب على العقبات المتسببه عن الاستقلال او التضارب بين القطاع الزراعى والقطاعات الغير زراعيه في الخطه القوميه اذا أمكن أن يظهر التكامل بين الزراعه والصناعه والخدمات من خلال مفهوم الاقليم . فالاقليم يمكن ان يكون حلا حاسما لمشكله القطاعات . فالتنميه الزراعيه لا يمكن ان تقف عند حدود الحقل . بل يجب ان تكون

هناك عليه مستمره لا يمكن فيها التفريق بين الزراعة والصناعة ، والاقليم هو حلقة الاتصال هذه . كذلك فان الحاجه ماسه لتكامل الخدمات المختلفه - الاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه - الموجوده بالاقليم فى نطاق التخطيط الاقليمى حتى يمكن ان تند سكان الاقليم والأنشطه الاقتصاديه الموجوده وهيكله التخطيط الاقليمى بالخدمات المختلفه التى توجد عادة فى الاقاليم الحضرية . وهذا التكامل يضمن تحسين مستويات تقديم الخدمات وكفايتها .

وتوجد كثير من الاقتراحات لتحديد الاقليم التخطيطى بعدد طرق وعدة اساليب فمثلا اقترح تحديده على اساس جغرافى (حوض نهر - وادى معين النوبه) او يمكن اعطائه تعريفاً ديموجرافياً (المكان الذى تسكنه قبيله معينه او اصل معين مثل النوبه) او يمكن اعطائه تحديداً ادارياً (محافظه - مركز - مدينه . .) وحديثاً اقترح تحديد الاقليم على اساس جغرافى - وظيفى Geo-functional basis (مثلاً مجال نطاق تأثير مركز حضرى كالقاهره الكبرى) .

وكل هذه الاقتراحات لاتلائم مانعنيه هنا بالاقليم التخطيطى تماماً . ولعل أصح تحديد للاقليم هو التحديد الوظيفى العلمى Functional القائم على الوحده الاقتصاديه والاجتماعيه والذى ينص على ان الاقليم التخطيطى هو المنطقه التى تظهر فيها آثار علميه من عمليات التنميه فى حدود اهداف معينه . بحيث يمكن الوصول الى اكبر قدر ممكن من هذه الاهداف وحيث يمكن القيام بأفضل تخطيط لهذه العمليات . وهذا التعريف يعنى ضمناً انه كلما زادت وتعقدت التنميه الاقتصاديه فان حدود الاقليم تكون أقل تحديداً ووضوحاً .

فقد وجد أن الاقاليم التخطيطيه فى البلاد المختلفه مثل اقليم Badajoz فى اسبانيا واطليم اصلاح الزراعى فى ايطاليا واطليم parana فى البرازيل واطليم Majaguas فى فنزويلا واطليم الجزيره فى السودان واطليم سوان فى الجمهوريه العربيه المتحده واطليم Gal-oya

في سيلان وجزيره Mindano في الفلبين يختلف حجم كل اقليم منهم كثيرا عن احجام الاقاليم الأخرى . ولكن اتفق كثير من العلماء على أن أفضل حجم للاقليم التخطيطي هو المنطقة التي تشمل عددا من القرى أو عددا من القرى والمدن الصغيره المرتبطه بمركز حضري واحد بحيث تكون كبيره بدرجة كافيه لمنع تفتت عمليات التخطيط القومي واستغلال الوفورات الخارجيه وصغيره بدرجة كافيه لعمل ميكانيكيه Feed - back مع اخذ خصائص الاقليم ومميزاته في الاعتبار .

ويجب ان تكون الخطه القوميه في هذه الحاله مكونه من عدد من الخطط الاقليميه المتناسقه والمتكامله . فالهيئه المركزيه للتخطيط القومي يجب ان تحدد اطار العمل في مختلف الاقاليم وان تحدد الاهداف العامه للتنميه في كل من هذه الاقاليم . وبعد ان يؤخذ في الاعتبار مميزات ومشاكل كل اقليم وتركيبه الاقتصادي والاجتماعي والفيزيقي . يجب تحديد اولويات للاقاليم المختلفه حتى يمكن ان تتناسق نتائج البرامج مع اهداف التنميه الاقتصاديه الشامله .

وهنا يجب ان نذكر ان هيئات التخطيط الاقليمي يجب ان تتواجد بداخل الاقليم والا تكون مهمتها قاصره على التخطيط فقط بل يجب ايضا ان يكون لها سلطه متابعه التنفيذ ومسئوليتها عنه وان تكون لها سلطات القياده في هذه الاقاليم بحيث يكون لهذه الهيئه او لرئيسها السیاده الاداريه على مديري وممثلی الهيئات الحكوميه المختلفه في داخل الاقليم وهذا العامل يواجه مشكله موجوده في معظم الدول الناميه حيث تكون فيها السلطات مركزيه لدرجة كبيره . ويمكن التغلب على هذه المشكله بالتفرقه بـين الهيئه التخطيطيه في الاقليم المسئوله عن نموه وتطوره وبين هيئات الخدمه العاديه التابعه لمختلف الهيئات الحكوميه المركزيه فـا سـا لـيـب ووسا ئل التنميه - الماليه وخلافها - يجب ان تكون في ايدى هيئه التخطيط والتنميه حتى تنفذ خطه التنميه الاقليميه بطريقه لامركزيه ولابعد الحـدود ~~بمـنـهـا~~ لا يتعارض مع الخطه القوميه الشامله .

((المراجع))

الدكتور حسن محمد حسين وآخرين الاتجاهات السكانية في الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٢

الدكتور محمد صبحي عبد الحكيم "مشكلة تضخم السكان" في كتاب المحاضرات العامة لمشكلة
تضخم السكان ١٩٦٥ (جامعة القاهرة : ١٩٦٦)

Coal, Ansley and Edgar M. Hoover, Population Growth and Economic Development in O.W. - Income Countries, (Princeton: University Press, 1958).

Friedman, J. and William Alonso, Regional Development and Planning: A Reader (Cambridge, Mass.: The M.I.T. Press, 1965).

Hoselitz, Bert F., Sociological Aspects of Economic Growth (New York: The Free Press, 1960).

Knowles, William, "Discussion on Urbanization and Industrialization of Labor Force on a Developing Economy", American Economic Review, XLV, No. 2 (May 1955).

Lerner, Daniel, "Communication Systems and Social Systems: A Statistical Exploration in History and Policy", Behavioral Sciences, Vol. 2, No. 4 (Oct. 1957).

Lewis, W. Arthur, Development Planning: The Essentials of Economic Policy, (New York: Harper & Row, 1966).

Lewis, W. Arthur, The Theory of Economic Growth (Homewood, Illinois: Richard Irwin, Inc, 1955).

Myint, Hla, The Economics of The Developing Countries (New York: Frederick A. Praeger, 1965).

Meier, Gerald M., Leading Issues in Development Economics (New York: Oxford University Press, 1964).

Notestein, F.W., "Economic Problems of Population Change" in Proceedings of the Eight Conference of Agricultural Economists, (London: Oxford University Press, 1953).

Perloff, Harvey, "How a Region Grows, Area Development in the U.S. Economy (New York: Committee for Economic Development, 1963).

Singer, Hans W. "The Courbe des Populations: A Parallel to Pareto's Law", Economic Journal (June 1936).

Thompson, Waken S., Population Problems (New York: Mc Graw Hill Book Company, Inc., 1953).

